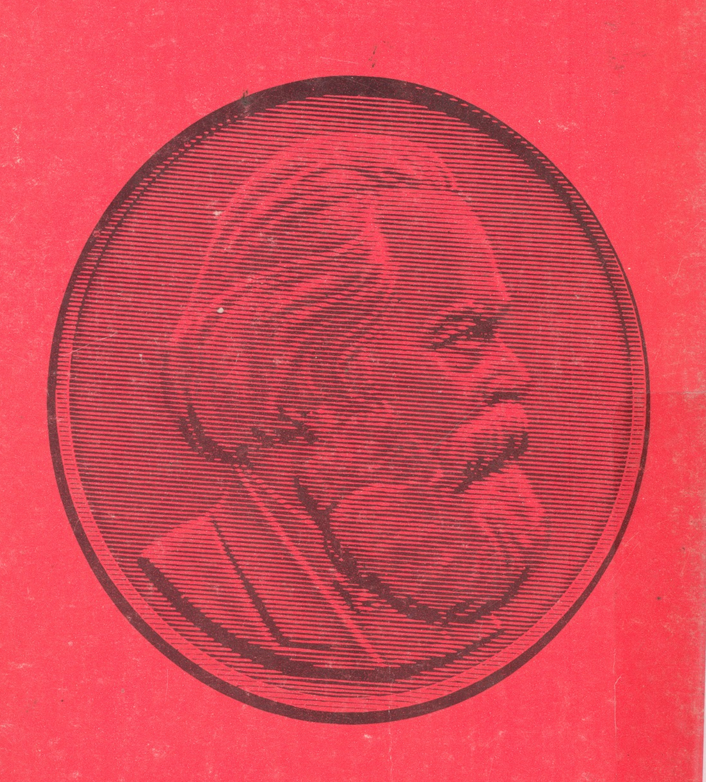
ماركس

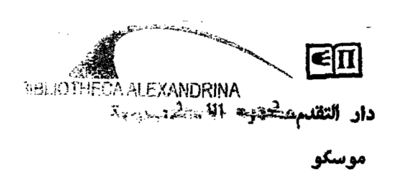
العمل المأجور والرأسمال



يا عمال العالم ، اتحدوا !

كارل ماركس

العمل المأجور والرأسمال



دار التقدم

موسكو

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم إذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة الكتاب ، وشكل عرضه ، وطباعته ، واعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكي بولفار ، ٢١
موسكو ـ الاتحاد السوفييتي

مقدمة فريدريك انجلس لطبعة عام ١٨٩١

صدر هذا البحث اولا في سلسلة من الافتتاحيات نشرتها جريدة Neue Rheinische Zeitung * في ١٨٤٩ ابتداء من ٤ ابريل (نيسان) . وعماده المحاضرات التي القاهـــا **ماركس** عام ١٨٤٧ ، في رابطة العمال الالمان ببروكسل . ولم تتم هذه السلسلة . ذلك ان التعهد الذي ينطوي عليه تعبير «البقية تتبع» الوارد في نهاية المقال المنشور في العدد ٢٦٩ من الجريدة لم يتحقق نظراً للاحداث التي تسارعت في ذلك الحين – الغزو الروسي في المجر ، الانتفاضات في مدن درسدن وايزيرلون والبرفلد ، وفي مقاطعتي البالاتينا وبادن – ، والتي ادت الى الغاء الجريدة نفسها (١٩ مايو – ايار – ١٨٤٩) . ولم نجد قط مخطوطة البقية في اوراق ماركس بعد وفاته .

لقد صدر «العمل المأجور والرأسمال» في كراس واحد عدة مرات وصدر للمرة الاخيرة في عام ١٨٨٤ في غوتينغين-زوريخ

---

* „Neue Rheinische Zeitung" («الجريدة الرينانية الجديدة») صدرت في مدينة كولونيا (المانيا) من اول يوليو (حزيران) ١٨٤٨ حتى ١٩ مايو (ايار) ١٨٤٩ وكان ماركس رئيس تحريرها . – **الناشر** .

في «المطبعة التعاونية السويسرية» . وفي جميع الطبعات الصادرة حتى الآن ، طبع النص الاصلي بكل ضبط ودقة . ولكن هذه الطبعة الجديدة عبارة عن كراس للدعاية ومن المنوي نشر ما لا يقل عن ١٠٠٠٠ نسخة منها . ولذلك تساءلت فيما اذا كان ماركس يوافق على اعادة طبع النص الاصلي دون اي تعديل والحال هذه .

في العقد الخامس لم يكن ماركس قد انتهى من وضع انتقاده للاقتصاد السياسي . ولم ينجز هذا العمل الا في اواخر العقد السادس . ولذا فان كتاباته التي صدرت قبل الكراس الاول من مؤلفه «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» (١٨٥٩) تختلف في بعض النقاط عما كتبه بعد عام ١٨٥٩ . فهي تحتوي تعابير وجملاً كاملة تبدو ، بالنسبة للمؤلفات اللاحقة ، غير موفقة وحتى خاطئة . مع انه بديهي تماماً ان وجهة النظر السابقة هذه ، التي هي درجة من درجات تطور المؤلف فكرياً ، انما يجب ان تنعكس ايضاً في الطبعات العادية المعدة لجمهور القراء العاديين وان للمؤلف وللجمهور على السواء حقاً ثابتاً لا مراء فيه في اعادة طبع هذه الكتابات السابقة دون اي تعديل . وفي هذه الحال لن يخطر ببالي ابداً ان ابدّل فيها كلمة واحدة .

ولكن الوضع يختلف حين تكون الطبعة الجديدة معدة للدعاية بين العمال ، بوجه الحصر تقريباً . فمن المؤكد في مثل هذا الوضع ان ماركس كان عدل النص السابق الذي يعود الى عام ١٨٤٩ وفقاً لوجهة نظره الجديدة ، واني على ثقة باني اعمل بروح ماركس تماماً اذ الجأ **في هذه الطبعة** الى بعض التعديلات والاضافات التي لا بدّ منها لاجل بلوغ هذا الهدف في كل النقاط الجوهرية . ولذا اقول للقارئ سلفاً : ها هو الكراس ، لا كما دبجه ماركس في عام ١٨٤٩ ، بل تقريباً كما كان من المحتمل ان يكتبه في عام ١٨٩١ . هذا مع العلم ان النص الحقيقي قد صدرت منه اعداد

كبيرة من النسخ الى حد انها تتيح الانتظار الى ان اتمكن من اعادة طبعه فيما بعد دون اي تعديل في طبعة للمؤلفات الكاملة .

ان التعديلات التي اجريتها انما تدور كلها حول نقطة واحدة . فما يبيعه العامل للرأسمالي لقاء الاجرة ، انما هو **عمله** حسب النص الاصلي ، اما حسب النص الحالي فهو يبيع **قوة عمله** . ولا بدّ ان اوضح اسبـــاب هذا التعديل . لا بدّ لي ان اقدّم الايضاحات للعمال لكي يروا ان المسألة ليست مجرد مسألة تعابير وكلمات ، انما هي ، على العكس ، نقطة من اهم النقاط في الاقتصاد السياسي بكليته . ولا بدّ لي ايضاً ان اقدم هذه الايضاحات للبرجوازيين لكي يقتنعوا بان العمال الذين لم يحصلوا على اي تعليم والذين يمكن افهامهم بسهولة اصعب الابحاث الاقتصادية ، هم أسمى بما لا حد له من اصحابنا «المثقفين» المتغطرسين الذين تظل مثل هذه المسائل المعقدة لغزاً مغلقاً على عقولهم طوال حياتهم .

ان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي * يستمد من النشاط العملي الصناعي هذه الفكرة الرائجة بين الصناعيين وهي ان الصناعي يشتري **عمل** عماله ويدفع اجره . وقد كانت هذه الفكرة تكفي الصناعي تماماً لمباشرة الاعمال والمحاسبة وحساب الاسعار . فما ان نقلت بكل سذاجة الى ميدان الاقتصاد السياسي ، حتى احدثت فيه بلبلة غريبة وتشوشاً مدهشاً .

---

* كتب كارل ماركس في «رأس المال» يقول : «... اني اعني بالاقتصاد السياسي الكلاسيكي كل الاقتصاد السياسي ، الذي يبدأ مع وليام بيتي ، ويبحث في الارتباطات الداخلية المتبادلة لعلاقات الانتـــاج البرجوازية» . وكان آدام سميث ودافيد ريكاردو من اكبر الاقتصاديين السياسيين الكلاسيكيين في انجلترا . — **الناشر** .

ان الاقتصاد السياسي يواجه الواقع التالي ، وهو ان اسعار جميع البضائع ، ومنها سعر البضاعة التي يسميها «العمل» تتغير باستمرار ؛ وانها ترتفع وتهبط بفعل ظروف غاية في التنوع والتباين ، وكثيراً ما لا تمت باية صلة الى انتاج البضاعة نفسها ، فيبدو ان الاسعار انما تتحدد على وجه العموم بفعل الصدفة وحدها . ولكن ، ما ان ظهر الاقتصاد السياسي بمظهر العلم * ، حتى ترتب عليه ، بين مهماته الاولى ، ان يجد القانون الذي يختفي وراء هذه الصدفة التي تشرف ظاهرياً على اسعار البضائع ، والذي يسيطر في الواقع على هذه الصدفة عينها . وضمن حدود هذه الاسعار ، التي تتقلب باستمرار ، وترجحاتها تارة من أدنى الى أعلى وطوراً من أعلى الى أدنى ، بحث الاقتصاد السياسي عن النقطة الوسطية الثابتة التي تدور حولها هذه التقلبات وهذه الترجحات . وبكلمة موجزة ، انطلق الاقتصاد السياسي من **اسعار** البضائع ساعياً وراء **قيمة** البضائع بوصفها القانون الذي يتحكم بالاسعار ، وراء القيمة التي ستساعد على تفسير جميع ترجحات الاسعار والتي يمكن نسبتها كلها الى هذه القيمة في آخر التحليل .

والحال ، ان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد وجد ان قيمة البضاعة انما يحددها العمل الضروري لانتاجها والمتجسد فيها ، واكتفى بهذا التفسير . وبوسعنا نحن ايضاً ان نتوقف عنده لحظة . غير اني اجتناباً لكل سوء في الفهم ، لا بد لي من ان اشير الى ان هذا التفسير لم يبق كافياً اطلاقاً في ايامنا هذه . وقد كان

---

* «ان الاقتصاد السياسي بمعنى اضيق ، وان كان قد نشأ في رؤوس العباقرة في اواخر القرن السابع عشر ، الا انه في صيغته الايجابية التي اضفاها عليه الفيزيوقراطيون وآدام سميث ، هو ، من حيث الجوهر ، وليد القرن الثامن عشر ...» (**انجلس** ، ضد دوهرينغ ، الباب الثاني ، الفصل الاول) . ـــ **الناشر** .

ماركس اول من درس بتعمق قدرة العمل على خلق القيمة ووجد ان ليس كل عمل ضروري ظاهراً او فعلاً لانتاج بضاعة معينة يضيف ، في مطلق الاحوال ، الى هذه البضاعة قدراً من القيمة يتناسب مع كمية العمل المبذول . فاذا قلنا اذن اليوم بايجاز ، مع اقتصاديين امثال ريكاردو ، ان قيمة بضاعة معينة انما يحددها العمل الضروري لانتاجها فاننا لا تغيب عن بالنا ابداً التحفظات التي ابداها ماركس بهذا الصدد . وهذا يكفي هنا . واننا لنجد البقية عند ماركس في كتابه «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» (١٨٥٩) وفي المجلد الاول من «رأس المال» .

ولكن ما ان طبق الاقتصاديون طريقة تحديد القيمة بالعمل ، على البضاعة «العمل» حتى راحوا في تناقض اثر تناقض . فكيف تحدد قيمة «العمل» ؟ بالعمل الضروري المتجسد فيها . ثم اي قدر من العمل ينطوي عليه عمل العامل في اليوم ، في الاسبوع ، في الشهر ، في السنة ؟ انه ينطوي على عمل يوم ، اسبوع ، شهر ، سنة . فاذا كان العمل هو مقياس جميع القيم ، فاننا لا نستطيع التعبير عن «قيمة العمل» الا في العمل . ولكننا لا نعرف شيئاً على الاطلاق بشأن قيمة ساعة من العمل اذا عرفنا فقط انها تعادل ساعة من العمل . وهكذا لم نقترب من الهدف قيد شعرة ولم نفعل غير ان درنا في حلقة مفرغة .

ولذا حاول الاقتصاد السياسي الكلاسيكي استخدام طريقة اخرى . فهو يقول : ان قيمة بضاعة معينة انما تعادل نفقات انتاجها . ولكن ، ما هي نفقات انتاج العمل ؟ للجواب عن هذا السؤال ، يضطر الاقتصاديون الى مجافاة المنطق بعض الشيء . ولما كان من غير الممكن ، مع الاسف ، تحديد نفقات انتاج العمل بالذات ، فهم يحاولون اذ ذاك ان يعرفوا ما هي نفقات انتاج **العامل** . وهذه النفقات انما يمكن تحديدها . فهي تتغير حسب

الزمن والظرف ، ولكنها في اوضاع اجتماعية معينة ، ومكان معين ، وفرع معين من الانتاج ، معطاة ، معروفة على الأقل ، ضمن حدود ضيقة الى حد ما . ونحن نعيش اليوم في ظل سيادة الانتاج الرأسمالي حيث طبقة كبيرة من السكان ، تنمو وتتكاثر يوماً بعد يوم ، لا تستطيع ان تعيش الا اذا عملت لقاء اجر من اجل مالكي وسائل الانتاج — من ادوات وآلات ومواد اولية ووسائل عيش . وعلى اساس هذا الاسلوب في الانتاج ، تتقوم نفقات انتاج العامل في مجمل وسائل عيشه — او في مجمل اثمانها نقداً — التي هي ضرورية ، بصورة وسطية ، لمده بقدرته على العمل ، لابقاء هذه القدرة حية ، للاستعاضة عنه بعامل جديد اذا ما اقصاه المرض او العمر او الموت عن الانتاج ، اي لتمكين الطبقة العاملة من التناسل والتكاثر بالمقادير الضرورية . ولنفترض ان وسائل العيش هذه انما يبلغ ثمنها نقداً بصورة وسطية ٣ ماركات في اليوم .

فان العامل يتقاضى اذن من الرأسمالي الذي يشغله اجرة قدرها ٣ ماركات في اليوم . ولقاء هذه الاجرة ، يشغله الرأسمالي ، لنقل ، ١٢ ساعة في اليوم . وفي هذه الحال يفكر الرأسمالي على النحو التالي تقريباً :

لنفترض ان العامل — وهو محكم مثلاً — انما يترتب عليه ان يصنع قطعة آلة وينتهي منها في يوم واحد . ولنفترض ان المادة الاولية — الحديد والنحاس الاصفر بشكلهما الضروري المحضر سلفاً — تكلف ٢٠ ماركاً ؛ وان استهلاك الفحم في الآلة البخارية واستهلاك هذه الآلة البخارية نفسها ، والمخرطة وسائر الادوات التي يشتغل بها العامل ، يبلغ ، في يوم واحد ، وبالنسبة لما يصرفه العامل ، ما قيمته مارك واحد . لقد افترضنا ان اجرة العامل ٣ ماركات في اليوم . وهكذا تبلغ تكاليف قطعة الآلة ٢٤ ماركاً

بالاجمال . ولكن الرأسمالي يحسب ان يحصل من زبائنه على ثمن وسطي قدره ٢٧ ماركاً اي بزيادة ٣ ماركات عن النفقات التي قدمها .

فمن اين جاءت هذه الماركات الثلاثة التي يضعها الرأسمالي في جيبه ؟ ان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يؤكد ان البضائع تباع بصورة وسطية حسب قيمتها ، اي باسعار تناسب كميات العمل الضرورية التي تنطوي عليها هذه البضائع . فكأن متوسط ثمن قطعة الآلة التي اتخذناها مثالاً — اي ٢٧ ماركاً — يساوي قيمتها ، يساوي العمل المتجسد فيها . ولكن ٢١ ماركاً من اصل هذه الماركات الـ٢٧ ، كانت قيمة موجودة قبل ان يبدأ صاحبنا المحكم العمل ، منها ٢٠ ماركاً تنطوي عليها المادة الاولية ، ومارك واحد ينطوي عليه الفحم المحروق اثناء العمل او الآلات والادوات التي استخدمت لهذا الغرض ونقصت صلاحيتها للعمل بما يوازي هذا المبلغ . تبقى ٦ ماركات اضيفت الى قيمة المادة الاولية . ولكن هذه الماركات الـ٦ ، كما يقر به اقتصاديونا بالذات ، لا يمكنها ان تنجم الا من العمل الذي يضيفه عاملنا الى المادة الاولية . وهكذا فان عمله مدة ١٢ ساعة قد خلق قيمة جديدة قدرها ٦ ماركات ؛ وبالتالي فان قيمة عمله مدة ١٢ ساعة تعادل ٦ ماركات . وعلى هذا النحو نكون قد توصلنا آخر المطاف الى اكتشاف «قيمة العمل» .

«قف !» — يهتف بنا محكمنا . — «٦ ماركات ؟ ولكني لم اقبض الا ٣ ماركات ! ان الرأسمالي يحلف الايمان المغلّظة ان قيمة عملي مدة ١٢ ساعة لا تساوي الا ٣ ماركات واذا طالبت بـ٦ ، فانه يسخر مني . فما معنى هذا ؟»

واذا كنا بلغنا سابقاً بقيمة العمل الى حلقة مفرغة ، فها نحن الآن نتيه تماماً في خضم تناقض لا مخرج منه . لقد فتشنا

عن قيمة العمل ووجدنا اكثر مما كان ينبغي لنا . فان قيمة ١٢ ساعة عمل هي ٣ ماركات بالنسبة للعامل ، و ٦ ماركات بالنسبة للراسمالي الذي يدفع منها للعامل اجرة ٣ ماركات ويضع في جيبه الماركات الثلاثة الباقية . وهكذا يكون للعمل بالتالي لا قيمة واحدة ، بل قيمتان اثنتان ومتباينتان كل التباين ايضاً !

ويزداد التناقض خراقة ، ما ان نعيد القيم المعبر عنها نقداً الى وقت العمل . ففي ساعات العمل الـ ١٢ نشأت قيمة جديدة قدرها ٦ ماركات ، اي ٣ ماركات في ٦ ساعات ، وهو المبلغ الذي تلقاه العامل لقاء ١٢ ساعة عمل . وهكذا فان العامل يتلقى لقاء ١٢ ساعة عمل ما يعادل منتوج ٦ ساعات عمل . اذاً ، اما ان يكون للعمل قيمتان احداهما ضعف الاخرى ، واما ان ١٢ تساوي ٦ ! وفي الحالين كليهما ، نصل الى محال ، الى خرق .

ومهما بذلنا من الجهود ، فاننا لن نخرج ابداً من هذا التناقض طالما اننا نتحدث عن شراء وبيع العمل وقيمة العمل . وهذا ما حدث بالضبط لاصحابنا الاقتصاديين . فان الشعبة الاخيرة من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، ونعني بها مذهب ريكاردو ، قد انهارت لعجزها ، بالدرجة الاولى ، عن حل هذا التناقض . فقد وقع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في مأزق . وكان كارل ماركس هو الذي وجد السبيل للخروج من هذا المأزق .

ان ما اعتبره الاقتصاديون نفقات انتاج «العمل» ، انما كان ، لا نفقات انتاج العمل ، بل نفقات انتاج العامل الحيّ نفسه . وما يبيعه العامل من الرأسمالي ليس عمله . يقول ماركس : «ما ان يبدأ العامل عمله حقاً ، حتى يكف عمله عن ان يكون ملكه ، ولذا لا يعود بوسعه ان يبيعه» * . فاكثر ما يستطيع ان يبيعه

* ك . ماركس وف . انجلس . المؤلفات ، الطبعة الثانية ، المجلد ٢٣ ، ص ٥٤٧ . — الناشر .

هو عمله **المقبل** ، اي ان يقطع على نفسه عهداً بتحقيق عمل معين في اجل معين . ولكنه ، والحال هذه ، لا يبيع عمله (الذي سيقوم به في المستقبل) انما يضع تحت تصرف الراسمالي لمدة معينة (في حالة الاجرة اليومية) او للقيام بعمل معين (في حالة الاجرة بالقطعة) قوة عمله مقابل اجر معين ؛ فهو يؤجر او يبيع **قوة عمله** . غير ان قوة العمل هذه مرتبطة بشخصه ارتباطاً وثيقاً لا يمكن فصم عراه . ولذا فان نفقات انتاجها تطابق بالتالي نفقات انتاجه هو بالذات . وما كان يسميه الاقتصاديون نفقات انتاج العمل انما هي بالضبط نفقات انتاج العامل وبالتالي نفقات انتاج قوة العمل . وبوسعنا ان نعود هكذا من نفقات انتاج قوة العمل الى **قيمة** قوة العمل ، وتحديد كمية العمل الضروري اجتماعياً لانتاج قوة عمل من كيفية معينة ، كما فعل ماركس في قسم شراء وبيع قوة العمل («رأس المال» ، المجلد الاول ، الفصل الرابع ، الباب الثالث) .

ولكن مـــاذا يحدث بعد ان يبيع العامل قوة عمله من الراسمالي ، اي بعد ان يضعها تحت تصرفه مقابل اجر متفق عليه سلفاً – سواء أكان اجراً يومياً ام اجراً بالقطعة ؟ ان الراسمالي يقود العامل الى مشغله او الى مصنعه حيث تتوافر جميع الاشياء الضرورية لعمله من مواد اولية ، ومنتجات ثانوية (فحم ، اصباغ ، الخ .) ، وادوات ، وآلات . وفي هذا المشغل او في ذاك المصنع ، يشرع العامل يكدح ويعمل . واجرته اليومية ، كما سبق وافترضنا آنفاً ، ٣ ماركات ، – سواء أكسبهـــا بالمياومة ام بالقطعة ، فالامران سيان . ونحن نفترض ايضاً في هذه الحال ان العامل ، بعمله مدة ١٢ ساعة ، انما يضمّن المواد الاولية المستخدمة قيمة جديدة قدرها ٦ ماركات ، وهذه القيمة الجديدة يحققها الراسمالي ببيع القطعة بعد الانتهاء من صنعها . ومن هذه الماركات

الستة ، يدفع ٣ ماركات للعامل ، ويحتفظ لنفسه بالماركات الثلاثة الباقية . وهكذا ، اذا خلق العامل في ١٢ ساعة قيمة قدرها ٦ ماركات ، فانه يخلق في ٦ ساعات قيمة قدرها ٣ ماركات . فهو اذن ، حين يشتغل ٦ ساعات للرأسمالي ، يرد للرأسمالي ما يعادل الماركات الثلاثة التي قبضها ، او الاجرة . فبعد ٦ ساعات عمل ، يكون كل منهما قد ابرأ ذمته تجاه الآخر ولا يترتب لاحدهما على الآخر اي شيء .

واذا الرأسمالي يصرخ الآن : «رويدك ! لقد استاجرت العامل ليوم كامل ، لـ ١٢ ساعة . و٦ ساعات ليست سوى نصف يوم . اذن ، اكدح واعمل حتى تنتهي ايضاً الساعات الست الاخرى — وحينذاك فقط ، يبرىء كل منا ذمته تجاه الآخر !» . ويجب على العامل ان يخضع بالفعل للعقد الذي قبل به «بملء ارادته» والذي تعهد فيه بالعمل ١٢ ساعة كاملة مقابل منتوج يكلف ٦ ساعات عمل .

والحالة نفسها تماماً في العمل بالقطعة . لنفترض ان عاملنا يصنع في ١٢ ساعة ١٢ قطعة من البضاعة عينها . وكل قطعة تكلف ماركين من المواد الاولية واستهلاك الآلات وتباع بماركين ونصف مارك . فاذا استندنا الى الافتراضات السابقة نفسها ، فان الرأسمالي يعطي العامل ٢٥ بفينيغاً * بالقطعة ، اي انه يعطيه مقابل ١٢ قطعة ٣ ماركات ظل العامل يكدح ١٢ ساعة لكسبها . اما الرأسمالي ، فيقبض مقابل الـ ١٢ قطعة ٣٠ ماركاً ؛ وبعد حسم ٢٤ ماركاً من هذا المبلغ مقابل المادة الاولية وتلف الآلات يبقى ٦ ماركات يدفع الرأسمالي منها ٣ ماركات اجرة ويضع في جيبه ٣ ماركات كما في الحالة الاولى . ففي الحالة الثانية ايضاً ،

* المارك الواحد يساوي ١٠٠ بفينيغ . — **المعرب** .

يشتغل العامل ٦ ساعات لنفسه ، اي تعويضاً لاجره (نصف ساعة في كل من الـ ١٢ ساعة) و٦ ساعات للرأسمالي .

ان الصعوبة التي تحطمت عليها جهود خيرة الاقتصاديين طالما انهم انطلقوا من قيمة «العمل» تزول ما ان ننطلق من قيمة «**قوة العمل**» لا من قيمة «العمل» . فان قوة العمل هي في مجتمعنا الرأسمالي الحالي ، بضاعة كجميع البضائع الاخرى ، ولكنها مع ذلك بضاعة من نوع خاص تماماً . فانها بالفعل تتصف بميزة خاصة تتقوم في كونها قوة تخلق القيمة ، في كونها ينبوع قيمة ، بل اكثر من ذلك ، اذ انها تخلق عند استخدامها بصورة ملائمة ، قيمة تفوق القيمة التي تملكها هي نفسها . وفي حالة الانتاج الراهنة ، لا تنتج قوة العمل الانساني فقط في يوم واحد قيمة اكبر من القيمة التي تملكها والتي تكلفها هي نفسها ؛ فلدن كل اكتشاف علمي جديد ، لدن كل اختراع تكنيكي جديد ، يزداد هذا الفائض من المنتوج اليومي لقوة العمل على كلفتها اليومية ، وبالتالي يقل القسم من يوم العمل ، الذي يقدم فيه العامل ما يعادل اجره اليومي ، في حين يزداد من جهة اخرى القسم من يوم العمل ، الذي يضطر فيه الى **تقديم** عمله للرأسمالي **دون اي مقابل** .

هكذا هو النظام الاقتصادي لكل مجتمعنا الحالي : فان الطبقة العاملة وحدها هي التي تنتج جميع القيم . لان القيمة ليست سوى شكل آخر للعمل ، ليست سوى التعبير الذي تُعيَّن به في مجتمعنا الرأسمالي الحالي كمية العمل الضروري اجتماعياً المتجسدة في بضاعة معينة . ولكن هذه القيم التي ينتجها العمال لا تخص العمال . انما تخص مالكي المواد الاولية ، والآلات ، والادوات ، والسلفيات المالية التي تتيح لهم شراء قوة عمل الطبقة العاملة . وهكذا لا يعود الى الطبقة العاملة من مجمل المنتجات التي تبدعها سوى

قسم فقط . ان القسم الثاني الذي تحتفظ به الطبقة الرأسمالية والذي يترتب عليها على الاكثر ان تتقاسمه ايضاً مع طبقة الملاكين العقاريين ، يزداد اكثر فاكثر ، كما سبق ورأينا ، لدن كل اكتشاف واختراع جديد ، في حين ان القسم العائد الى الطبقة العاملة (محسوباً بالنسبة لكل فرد من افرادها) اما انه لا يزداد الا ببطء شديد وبصورة طفيفة لا يؤبه لها ، واما انه يجمد على حاله واما ايضاً انه ينقص في بعض الاحوال .

ولكن هذه الاكتشافات والاختراعات التي يزيح بعضها بعضاً بسرعة متزايدة على الدوام ، وهذا المردود من العمل الانساني الذي ينمو كل يوم بمقاييس لم يسمع لها بمثيل ، انما تستثير في آخر المطاف نزاعاً لا بدّ ان يودي بالاقتصاد الرأسمالي الراهن . فمن جهة ثروات لا عدّ لها وفائض من المنتجات لا يستطيع المستهلكون شراءه . ومن جهة اخرى ، السواد الاعظم من افراد المجتمع الذين تحولوا الى بروليتاريين ، الى اجراء ، وغدوا بالتالي عاجزين عن امتلاك هذا الفائض من المنتجات . وانقسام المجتمع الى طبقة صغيرة لا حد لغناها والى طبقة كبيرة من الاجراء غير المالكين يجعل هذا المجتمع يختنق في وفرته بالذات في حين ان الاغلبية الكبرى من افراده تكاد تكون غير محمية ، او حتى هي غير محمية اطلاقاً من غائلة البؤس المدقع . وهذا الوضع ، انما يشتد يوماً بعد يوم ما يتصف به من طابع اخرق لا فائدة منه . ولذا فان ازالته **ضرورية وممكنة** . ومن الممكن قيام نظام اجتماعي جديد حيث تزول الفوارق الحالية بين الطبقات وحيث — ربما بعد مرحلة انتقال قصيرة ، عجفاء لحد ما ، ولكنها على كل حال مفيدة جداً اخلاقياً — بفضل استخدام قوى المجتمع الانتاجية الهائلة القائمة استخداماً منهاجيا ، وبفضل استمرار تطور هذه القوى ، وبفضل العمل الالزامي والمتساوي بالنسبة للجميع ،—

توضع ايضاً وسائل الحياة والتمتع بالحياة والتطور والافادة من كل مواهب الجسد والفكر تحت تصرف الجميع وبوفرة متنامية على الدوام . والدليل على ان العمال يوطدون العزم اكثر فاكثر على الظفر بهذا النظام الاجتماعي الجديد عن طريق النضال انما يقدمه لنا من على جانبي المحيط يوم اول مايو (ايار) غداً ويوم الاحد القادم ، ٣ مايو (ايار) * .

لندن ، ٣٠ ابريل (نيسان) ١٨٩١

فريدريك انجلس

كتب انجلس هذه المقدمة لطبعة
خاصة لبحث ماركس «العمل
الماجور والرأسمال» الذي صدر في
برلين عام ١٨٩١

---

* كانت النقابات الانجليزية تحتفل باليوم العالمي البروليتاري في يوم الاحد الاول بعد ١ مايو (يار) . وفي عام ١٨٩١ وقع هذا اليوم في ٣ مايو (ايار) . — **الناشر** .

العمل المأجور والرأسمال

لقد انتقدونا من مختلف الجهات لاننا لم نصف **العلاقات الاقتصادية** التي تشكل الاساس المادي للنضال الطبقي والوطني المعاصر . فاننا لم نتناول هذه العلاقات بانتظام الا حين برزت امامنا مباشرة في الاصطدامات السياسية .

فقد كان المقصود بالدرجة الاولى تتبع النضال الطبقي في مجرى التاريخ يوماً فيوماً والبرهان ، على ضوء الاختبار ، على ضوء المادة التاريخية القائمة والمتجددة يومياً ، ان هزيمة الطبقة العاملة التي قامت بثورتي فبراير (شباط) ومارس (آذار) * قد كانت في الوقت نفسه هزيمة لاخصام الطبقة العاملة — اي للجمهوريين البرجوازيين في فرنسا والطبقات البرجوازية والفلاحية المناضلة ضد الحكم المطلق الاقطاعي في عموم القارة الاوروبية ؛ وان انتصار «الجمهورية الشريفة» في فرنسا كان في الوقت نفسه هزيمة الامم التي ردت على ثورة فبراير (شباط) بحروب بطولية من اجل الاستقلال ؛ وان اوروبا ، بسبب من هزيمة العمال الثوريين ، عادت وهوت في لجة عبوديتها القديمة المزدوجة ، العبودية

---

* اي ثورة ٢٣—٢٤ فبراير (شباط) ١٨٤٨ في باريس و١٣ مارس (آذار) في فيينا و١٨ مارس (آذار) في برلين . — **الناشر** .

الانجلو-روسية . معارك يونيو (حزيران) في باريس ، وسقوط فيينا ومهزلة-مأساة برلين في نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٨٤٨ ، وما بذلته بولونيا وايطاليا والمجر من جهود يائسة ، وخنق ارلنده بالجوع ، - تلك كانت الاحداث الرئيسية التي انعكس فيها بصورة مركزة النضال الطبقي بين البرجوازية والطبقة العاملة في اوروبا واتاحت لنا ان نقدم الدليل على ان كل انتفاضة ثورية ، مهما بدا هدفها بعيداً عن النضال الطبقي ، ستظل تمنى بالاخفاق الى ان تنتصر الطبقة العاملة الثورية ، وان كل اصلاح اجتماعي يظل مجرد طوبوية ووهم الى ان تتقابل الثورة البروليتارية والردة الاقطاعية بالسلاح في **حرب عالمية** . وفي بحثنا كما في الواقع ، كانت **بلجيكا وسويسرا** رسمين من النوع الكاريكاتوري والمضحك المبكي في لوحة التاريخ الكبرى ، الاولى معروضة على انها الدولة النموذجية للملكية البرجوازية ، والثانية على انها الدولة النموذجية للجمهورية البرجوازية ، وكل منهما تتصور انها مستقلة سواء عن النضال الطبقي او عن الثورة الاوروبية .

والآن ، وقد رأى قراؤنا النضال الطبقي يتطور في عام ١٨٤٨ ويرتدي اشكالاً سياسية هائلة ، حان الحين للتعمق في دراسة العلاقات الاقتصادية نفسها التي يقوم عليها وجود البرجوازية وسيادتها الطبقية كما تقوم عليها عبودية العمال .

وسنعرض في ثلاثة فصول كبيرة : ١ - العلاقات بين **العمل المأجور والرأسمال** ، عبودية العامل ، سيادة الرأسمالي ؛ ٢ - **حتمية سير الطبقات البرجوازية المتوسطة وما يسمى فئة البورغير ، في ظل النظام الحالي ، في طريق الزوال** ؛ ٣ - **استثمار الطبقات البرجوازية في مختلف امم اوروبا واخضاعها تجارياً** من جانب طاغية السوق العالمية **انجلترا** .

وسنحاول ان نقدم بحثاً بسيطاً وشعبياً قدر الامكان ، ودون ان نفترض لدى القارئ سابق معرفة بابسط مفاهيم الاقتصاد السياسي . فنحن نريد ان يفهمنا العمال . هذا مع العلم ان الجهل المذهل وفوضى الافكار حول ابسط العلاقات الاقتصادية يسودان في كل مكان في المانيا بين المدافعين الرسميين عن الوضع الراهن وحتى بين **صانعي المعجزات الاشتراكيين والعباقرة السياسيين المغموطة افضالهم** ، الذين عند المانيا المجزأة منهم اكثر مما عندها من آباء الوطن .

لنعالج اذن المسألة الاولى .

ما هي الأجرة ؟ وكيف تحدد ؟

اذا سألت عدداً من العمال عن مقدار اجورهم ، لاجابك احدهم : «اني اقبض من رب عملي ماركاً واحداً في اليوم» ، واجابك الثاني : «اني اقبض ماركين» ، وهكذا دواليك . وتبعاً لمختلف فروع العمل التي يعملون فيها ، يذكرون مختلف المبالغ المالية التي يتقاضاها كل منهم من رب عمله لقاء القيام بعمل معين ، مثلاً لقاء حياكة متر من القماش او صف ملزمة في المطبعة . ورغم تنوع اجوبتهم فانهم متفقون بالاجماع حول نقطة واحدة : ان الاجرة هي مبلغ المال الذي يدفعه الرأسمالي لقاء وقت محدد من العمل او لقاء القيام بعمل معين .

فالرأسمالي **يشتري** اذن (كما يبدو) عمل العمال بالمال . ولقاء المال **يبيعونه** عملهم . ولكن الامر ليس كذلك الا ظاهرياً . فان ما يبيعونه في الواقع من الرأسمالي لقاء المال ، انما هو **قوة** عملهم . فالرأسمالي يشتري قوة العمل هذه ليوم واحد ، لاسبوع ، لشهر ، وهلمجراً . ومتى اشتراها ، استخدمها بتشغيل العامل

خلال الوقت المتفق عليه . وبهذا المبلغ المالي نفسه الذي اشترى به الرأسمالي قوة عمل العامل ، بماركين ، مثلاً ، كان بوسعه ان يشتري كيلوغرامين من السكر او كمية معينة من بضاعة اخرى . فالماركان اللذان اشترى بهما كيلوغرامين من السكر هما **ثمن** الكيلوغرامين من السكر . والماركان اللذان اشترى بهما ١٢ ساعة من استخدام قوة العمل هما ثمن ١٢ ساعة عمل . فقوة العمل اذن بضاعة شأنها شأن السكر لا اكثر ولا اقل . الاولى تقاس بالساعة ، والثانية بالميزان .

ان بضاعة العمال ، اي قوة عملهم ، انما يبادلونها ببضاعة الرأسمالي ، بالمال ، وهذا التبادل يتم وفق نسبة معينة . قدر معين من المال مقابل قدر معين من استخدام قوة العمل . مقابل ١٢ ساعة حياكة ماركان . وهذان الماركان ، ألا يمثلان جميع البضائع الاخرى التي استطيع شراءها بماركين ؟ وهكذا بادل العامل اذن بضاعة ، هي قوة العمل ، ببضائع متنوعة ، وذلك وفقاً لنسبة معينة . فحين يعطيه الرأسمالي ماركين ، فكأنه يعطيه قدراً معيناً من اللحم ، من الالبسة ، من الحطب ، من النور ، الخ . مقابل يوم عمله . فهذان الماركان يعبران اذن عن النسبة التي يتم بموجبها تبادل قوة العمل ببضائع اخرى ، اي انهما يعبران عن **القيمة التبادلية** * لقوة العمل . ان القيمة التبادلية لبضاعة معينة ، مقدرة **بالمال** ، انما هي بالضبط ما يسمونه **ثمنها** ** . **فالاجرة** ليست اذن سوى الاسم الخاص الذي يطلق على ثمن قوة العمل المسمى عادة **ثمن العمل** ، ليست اذن سوى الاسم الخاص الذي يطلق على ثمن هذه البضاعة الخاصة التي لا يوجد منها الا في لحم الانسان ودمه .

---

* او قيمة تبادل . — **المعرب** .

** او سعرها . — **المعرب** .

لناخذ اول عامل نصادفه ، حائكاً مثلاً . فالرأسمالي يقدم له النول والخيطان . ويشرع الحائك في العمل وتصبح الخيطان قماشا . وياخذ الرأسمالي القماش ويبيعه بعشرين ماركاً مثلاً . فهل ان اجرة الحائك ، في هذه الحال ، **حصة** من القماش ، من العشرين ماركاً ، من منتوج عمله ؟ كلا . لقد تقاضى الحائك اجرته قبل ان يباع القماش بزمن طويل بل ربما تقاضاها حتى قبل ان يصنع القماش بزمن طويل . فالرأسمالي لا يدفع اذن هذه الاجرة من المال الذي حصل عليه من القماش ، انما يدفعها من المال المكدس لديه سلفاً . وكما ان النول والخيطان ليست من نتاج الحائك ، انما قدمها له الرأسمالي ، فان البضائع التي يحصل عليها مقابل بضاعته ، قوة العمل ، ليست من نتاجه . وقد لا يجد الرأسمالي ابداً شارياً لقماشه . وقد لا يحصل من بيع القماش حتى على المبلغ الذي صرفه لدفع الاجرة . وقد يبيع القماش بفائدة كبيرة جداً بالنسبة لاجرة الحائك ؛ غير ان كل هذه الاحتمالات لا علاقة لها ابداً بالحائك . فالرأسمالي يشتري بقسم من ثروته الحالية ، من رأسماله ، قوة عمل الحائك ، بنفس الطريقة التي حصل بها بقسم آخر من ثروته على المادة الاولية – الخيطان ، واداة العمل – النول . وبعد اجراء هذه المشتريات ، ومن ضمنها قوة العمل الضرورية لانتاج القماش ، يشرع في الانتاج بوساطة **مواد اولية وادوات عمل تخصه وحده دون غيره** . ومن ضمن هذه الادوات ، بالطبع ، اصبح الآن صاحبنا الحائك الذي ليس له ، شأنه شأن النول ، اي حصة في المنتوج او في ثمنه .

فالاجرة ليست اذن حصة العامل في البضاعة التي انتجها . ان الاجرة هي قسم من بضاعة موجودة سلفاً يشتري به الرأسمالي كمية معينة من قوة عمل منتجة .

فقوة العمل اذن بضاعة يبيعها مالكها ، الاجير ، من الرأسمالي . لماذا يبيعها ؟ ليعيش .

ولكن ظاهرة قوة العمل ، اي العمل ، انما هي النشاط الحيوي للعامل ، انما هي ظاهرة حياته بالذات . وهذا **النشاط الحيوي** هو ما يبيعه لشخص آخر ، لكي يؤمن لنفسه **وسائل العيش** الضرورية . وهكذا فان نشاطه الحيوي ليس ، بالنسبة له ، سوى وسيلة تمكنه من العيش . فهو يعمل ليعيش . والعمل ، بنظره ، ليس جزءاً من حياته ، انما هو بالاحرى تضحية بحياته . انه بضاعة باعها لشخص آخر . ولذا فان نتاج نشاطه ليس كذلك هدف نشاطه . فما ينتجه لنفسه ، ليس الحرير الذي ينسج ، وليس الذهب الذي يستخرج من المنجم ، وليس القصر الذي يبني . ان ما ينتجه لنفسه ، انما هو **الاجرة** ، ويتحول الحرير والذهب والقصر بالنسبة له الى كمية معينة من وسائل العيش ، وربما الى قميص من القطن ، او الى بعض النقود النحاسية ، او الى منزل في قبو تحت الارض . والعامل الذي يحيك طوال ١٢ ساعة ، او يغزل ، او يثقب ، او يخرط ، او يبني ، او يحفر ، او يحطم الحجر ، او ينقل الاثقال ، الخ .، أتراه يعتبر هذه الساعات الـ١٢ من الحياكة او الغزل او الثقب او الخرط او البناء او الحفر او تحطيم الحجر ، ظاهرة من ظاهرات حياته ، أتراه يعتبرها حياته ؟ بالعكس ، ان الحياة تبدأ بالنسبة له حيث يكف هذا النشاط ، عند المائدة ، في الحانة ، في النوم على السرير . اما ساعات العمل الـ١٢ ، فانها لا تعني اطلاقاً بنظره الحياكة والغزل والثقب ، الخ.، انما تعني **كسب** ما يمكنه من الاكل ، والذهاب الى الحانة ، والنوم . ولوكانت دودة الحرير تغزل لتأمين عيشها كدودة ، لكانت اجيراً كاملاً . ان قوة العمل لم تكن دائماً **بضاعة** . والعمل لم يكن دائماً عملاً ماجوراً ، اي **عملاً حراً** . **فالرقيق** لا

يبيع قوة عمله من مالك الارقاء ، كما ان الثور لا يبيع عمله من الفلاح . فالرقيق يباع ، بما فيه قوة عمله ، من مالكه ، بيعاً تاماً . وهو بضاعة يمكن ان تنتقل من يد مالك الى يد مالك آخر . فهو **نفسه** بضاعة ، ولكن قوة عمله ليست بضاعته **هو** . **والقن** لا يبيع الا قسماً من قوة عمله ، وليس هو الذي يتقاضى اجراً من مالك الارض ، انما هو بالاحرى الذي يدفع جزية لمالك الارض .

فالقن من لوازم الارض وريع لمالك الارض . اما **العامل الحر** ، فهو بالعكس يبيع نفسه بنفسه ، وذلك بالمفرق . فهو يتنازل عن ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٥ ساعة من حياته عن طريق المناقصات ، يوماً بعد آخر ، لاسخى العارضين ، لمالك المواد الاولية وادوات العمل ووسائل العيش ، اي للرأسمالي . فالعامل لا يخص مالكاً وليس من لوازم الارض ، ولكن ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٥ ساعة من حياته اليومية تخص من يشتريها . والعامل يترك الرأسمالي الذي استأجره ، ساعة يطيب له ، والرأسمالي يصرفه ساعة يشاء ، حين لا يبتز منه اي ربح او حين لا يجد منه الربح المأمول . ولكن العامل الذي مورده الوحيد انما هو بيع قوة عمله لا يستطيع ترك **طبقة الشارين بكليتها** اي **الطبقة الراسمالية** ، والا مات جوعاً . انه لا يخص هذا الرأسمالي او ذاك ، بل يخص **طبقة الراسماليين برمتها** ، وعليه ان يجد فيها صاحبه ، اي ان يجد شارياً في هذه الطبقة الرأسمالية .

وقبل التعمق في بحث العلاقات بين الرأسمال والعمل المأجور ، سنتناول الآن بايجاز الظروف العامة التي تسهم في تحديد الاجرة .

ان **الاجرة** ، كما رأينا ، انما هي **ثمن** بضاعة معينة ، قوة العمل . فالاجرة تحددها اذن القوانين ذاتها التي تحدد ثمن اية بضاعة اخرى . ولذا ، فالسؤال الذي يوضع هو السؤال التالي :

كيف يتحدد سعر البضاعة ؟

ما الذي يحدد سعر بضاعة ما ؟

انها المزاحمة بين الشارين والبائعين ، النسبة بين العرض والطلب ، بين الطلب وتلبيته . والمزاحمة التي تحدد سعر بضاعة ما **ثلاثية** .

البضاعة ذاتها يعرضها مختلف الباعة . فالذي يبيع بضائع من الصنف نفسه بارخص الاسعار واثق من ازاحة سائر الباعة من ميدان المعركة وتأمين اكبر تصريف لبضائعه . وهكذا فان الباعة يتنازعون بعضهم بعضـــاً تصريف البضائع ، السوق . كل منهم يريد ان يبيع ، ان يبيع اكثر ما يمكن ، ان يبيع وحده ان امكن ، دون سائر الباعة . ولهذا ، فان احدهم يبيع بارخص مما يبيع الآخر . فتقوم بالتالي **مزاحمة بين الباعة تخفض** سعر **البضائع** التي يعرضون .

ولكنه تقوم ايضاً **مزاحمة بين الشارين ترفع** ، من جانبها ، اسعار البضائع المعروضة .

واخيراً ، توجد **مزاحمة بين الشارين والباعة ؛** فالشارون يريدون ان يشتروا بارخص الاسعار ، والباعة يريدون ان يبيعوا باغلى الاسعار . اما نتيجة هذه المزاحمة بين الشارين والباعة ، فتتوقف على النسبة بين الطرفين المتزاحمين المشار اليهما اعلاه ، اي على الواقع التالي : اية مزاحمة ستكون الاقوى — المزاحمة في معسكر الشارين ، ام المزاحمة في معسكر الباعة . فالصناعة تعبئ جيشين لجبين تواجه احدهما بالآخر ، وكل منهما انما تحتدم معركة في صفوفه ، بين قواتـــه بالذات . فالجيش الذي يكون التضارب في داخل صفوفه اقل ، يحرز الغلبة على الجيش المخاصم .

لنفترض ان في السوق ١٠٠ بالة من القطن ، وان هناك ايضاً في الوقت نفسه شارين يبتغون شراء ١٠٠٠ بالة من القطن .

فالطلب في هذه الحال يوازي عشرة امثال العرض . ولذا فان المزاحمة بين الشارين ستكون قوية جداً ، فكل منهم يريد ان يحصل على بالة ، وان امكن على المائة بالة . ان هذا المثال ليس بالفرضية الاعتباطية . فلقد عشنا في تاريخ التجارة فترات ساء فيها موسم القطن وسعى فيها بعض الرأسماليين المتحالفين الى شراء ، لا ١٠٠ بالة ، بل جميع مخزونات القطن في العالم باسره . وهكذا ، فان كلا من الشارين ، في الحالة المعنية ، سيسعى الى ازاحة شار آخر من السوق بعرضه سعراً اعلى نسبياً لبالة القطن . اما باعة القطن الذين يرون قوات الجيش المخاصم تخوض معركة حامية الوطيس بعضها ضد بعض ، والذين تأكدوا اطلاقاً من بيع بالاتهم المائة بكليتها ، فانهم سيمتنعون عن التضارب والتماسك بالشعر لكي لا ينخفض سعر القطن في فترة يتنافس فيها اخصامهم على رفعه . واذا السلام يستتب فجاة في معسكر الباعة . انهم كرجل **واحد** ازاء الشارين ، ويتكتفون كالفلاسفة ، وتكاد مطالبهم لا تعرف حداً لو ان عروض اولئك الذين اشد ما يلحون على الشراء لم تكن لها حدود معينة ، بيّنة .

وهكذا ، اذا كان عرض بضاعة ما اضعف من الطلب عليها ، فليس ثمة اطلاقاً او تقريباً اية مزاحمة بين الباعة . وبقدر ما تخف هذه المزاحمة ، تنمو المزاحمة بين الشارين . النتيجة : ارتفاع كبير الى هذا الحد او ذاك في اسعار البضاعة .

ومعلوم ان الحالة المعاكسة مع نتيجتها المعاكسة اكثر حدوثاً : فائض كبير من العرض على الطلب ؛ مزاحمة عنيفة بين الباعة ؛ قلة في الشارين ؛ بيع البضائع باسعار بخسة .

ولكن ما معنى ارتفاع الاسعار وهبوط الاسعار ، ما معنى السعر العالي والسعر الزهيد ؟ ان حبة الرمل كبيرة اذا رأيتها عبر مجهر ، والبرج صغير بالقياس الى الجبل . واذا كان السعر

انما تحدده النسبة بين العرض والطلب ، فما الذي يحدد النسبة بين العرض والطلب ؟

لنسأل اي برجوازي نشاهده . فانه لن يتردد لحظة ، وسيقطع بضربة واحدة كأنه الاسكندر ذو القرنين هذه العقدة الميتافيزيائية المعقدة بواسطة جدول الضرب وسيقول لنا : اذا كلفني انتاج البضاعة التي ابيعها ١٠٠ مارك ، واذا بعت هذه البضاعة بـ ١١٠ ماركات – بعد سنة طبعاً ، – حصلت على ربح متواضع ، شريف ، ملائم . واذا بعتها بـ ١٢٠ ، ١٣٠ ماركاً ، حصلت على ربح عال ؛ واخيرا ، اذا بعتها بـ ٢٠٠ مارك ، حصلت على ربح استثنائي ، هائل . فاي عامل يستخدمه البرجوازي اذن لقياس ربحه ؟ **نفقات انتاج** بضاعته . فاذا حصل مقابل هذه البضاعة على قدر من البضائع الاخرى كلف انتاجها اقل ، فقد مني بخسارة . واذا حصل مقابل بضاعته على قدر من البضائع الاخرى كلف انتاجها اكثر ، فقد حقق ربحاً . وهذا الهبوط او الارتفاع في الربح ، انما يقيسه بعدد الدرجات التي تهبط بها القيمة التبادلية لبضاعته تحت الصفر او ترتفع فوق الصفر ، باعتبار الصفر **نفقات الانتاج** .

لقد رأينا كيف ان تغير النسبة بين العرض والطلب يتسبب تارة بارتفاع الاسعار وطوراً بهبوطها ، ويؤدي تارة الى اسعار مرتفعة وطوراً الى اسعار متدنية . فاذا ارتفع سعر بضاعة ارتفاعاً كبيراً بسبب من عرض غير كاف او بسبب من طلب يتزايد بلا حد ، فلا بد ان سعر بضاعة اخرى قد هبط ، بنسبة معينة ، لأن سعر بضاعة ما لا يفعل غير ان يعبر بالنقد عن النسبة التي تتم بموجبها مبادلة هذه البضاعة ببضائع اخرى . فاذا ارتفع سعر متر من الحرير من ٥ ماركات الى ٦ ماركات ، فان سعر الفضة قد هبط بالنسبة للحرير ، كما ان سعر جميع البضائع

الاخرى التي ظلت بسعرها السابق ، قد هبط ايضـــاً بالنسبة للحرير . فللحصول على الكمية نفسها من الحرير ، ينبغي الآن اعطاء كمية اكبر من البضائع مقابلها . فإلامَ يؤدي ارتفاع سعر بضاعة من البضائع ؟ ان الرساميل ستتدفق بالجملة على الفرع الصناعي المزدهر ، وهذه الهجرة من الرساميل الى الفرع الصناعي الناجح تدوم ما دام الربح في هذا الفرع لا يهبط الى المستوى العادي او بالاحرى حتى الفترة التي تهبط فيها اسعار منتجاته ، بسبب من فيض الانتاج ، الى ما دون نفقات الانتاج .

وبالعكس . اذا هبط سعر بضاعة من البضائع الى ما دون نفقات الانتاج ، انسحبت الرساميل من انتاج هذه البضاعة . وباستثناء الحالة التي لا يستجيب فيها فرع صناعي معين لمتطلبات الزمن ولا يبقى له الا ان يزول ، فان انتاج هذه البضاعة ، اي عرضها ، سيأخذ في الهبوط من جراء هرب الرساميل هذا الى ان يتناسب مع الطلب ، فيرتفع بالتالي سعرها من جديد حتى يبلغ مستوى نفقات انتاجها او بالاحرى حتى يقل العرض عن الطلب ، اي حتى يرتفع سعرها من جديد على نفقات انتاجها ، **لان السعر الجاري لبضاعة ما انما هو دائماً ادنى او اعلى من نفقات انتاجها .**

اننا نرى ان الرساميل في هجرة دائبة واستيطان دائم ، متنقلة من فرع انتاجي الى فرع آخر ، وان ارتفاع الاسعار يؤدي الى استيطان شديد جداً ، وهبوط الاسعار الى هجرة شديدة جداً .

وبوسعنا ان نبين من وجهة نظر اخرى ان نفقات الانتاج لا تحدد العرض وحسب ؛ بل الطلب ايضاً . ولكن هذا الامر يبعدنا كثيراً عن موضوعنا .

لقد رأينا للتو ان تقلبات العرض والطلب تعيد دائماً من جديد سعر بضاعة ما الى مستوى نفقات انتاجها . **ان السعر الفعلي لبضاعة ما هو حقاً دائماً ادنى او اعلى من نفقات انتاجها ، ولكن**

الارتفاع والهبوط يتكاملان ، حتى اننا اذا جمعنا حصيلة المد والجزر في الصناعة ، في حدود فترة معينة من الزمن ، تبين لنا ان البضائع انما تتم مبادلتها بعضها ببعض وفقاً لنفقات انتاجها ، اي ان نفقات انتاجها هي التي تحدد سعرها .

ان هذا التحديد للسعر بنفقات الانتاج ، لا يجب فهمه كما يفهمه الاقتصاديون . فالاقتصاديون يقولون ان **السعر الوسطي** للبضائع يوازي نفقات الانتاج ؛ وان ذلك في رأيهم هو **القانون** . وهم يعتبرون انها من قبيل الصدفة هذه الحركة الفوضوية التي يعوض بوساطتها ارتفاع السعر عن هبوطه ، وهبوط السعر عن ارتفاعه . وعلى هذا الاساس ، يكون بوسع المرء ان يعتبر بنفس القدر من الصواب ان تقلبات الاسعار هي القانون ، وان تحديد الاسعار بنفقات الانتاج هو من باب الصدفة . وهذا ما يقول به بعض الاقتصاديين . ولكن الحقيقة هي ان هذه التقلبات التي تفضي ، كما يتضح عند النظر فيها عن كثب ، الى اشد التدميرات ارهاباً ، وتزعزع المجتمع البرجوازي حتى اسسه ، اشبه بالزلازل الارضية ، هي وحدها التي ، بقدر ما تحدث ، تحدد الاسعار بنفقات الانتاج . ان مجمل حركة هذه الفوضى هو نظامها بالذات . وفي غمار هذه الفوضى الصناعية ، في غمار هذه الحركة الدائرة على نفسها ، تعوض المزاحمة ، اذا جاز القول ، عن تطرف بتطرف آخر .

وهكذا نرى ان سعر بضاعة ما يتحدد بنفقات انتاجها بصورة نجد معها ان الفترات التي يرتفع فيها سعر هذه البضاعة فوق نفقات انتاجها تعوضها الفترات التي يهبط فيها دون نفقات الانتاج ، والعكس بالعكس . وطبيعي ان هذا القول لا يصح على كل من المنتجات بمفرده ، انما يصح فقط على عموم الفرع الصناعي . وبالتالي فان هذا القول لا يصح ايضاً على صناعي بمفرده ، بل يصح فقط على عموم طبقة الصناعيين .

ان تحديد السعر بنفقـات الانتاج مماثل لتحديد السعر بوقت العمل الضروري لانتاج بضاعة ما ، لان نفقات الانتاج تتألف ، اولاً ، من المواد الاولية واستهلاك الادوات ، اي من منتجات صناعية كلف انتاجها قدراً معيناً من ايام العمل ، وتمثل بالتالي قدراً معيناً من وقت العمل ، وثانياً ، من العمل المباشر الذي يقاس ايضاً بالوقت .

وهذه القوانين العامة عينها التي تتحكم عامة بسعر البضائع ، تتحكم ايضاً طبعاً **بالاجرة ، بسعر العمل .**

ان اجرة العمل سترتفع تارة ، وتنخفض طوراً ، تبعاً للنسبة بين العرض والطلب ، تبعاً لحالة المزاحمة بين شاري قوة العمل ، الرأسماليين ، وباعة قوة العمل ، العمال . وتقلبات اسعار البضائع بعامة انما تطابقها تقلبات الاجور . **ولكن في حدود هذه التقلبات ، يتحدد سعر العمل بنفقات الانتاج ، بوقت العمل الضروري لانتاج هذه البضاعة التي هي قوة العمل .**

ولكن اية هي نفقات انتاج قوة العمل ؟

انها النفقات الضرورية لابقاء العامل بوصفه عاملاً ولجعله عاملاً .

ولهذا ، كلما قل ما يتطلبه عمل معين من الوقت لاجل التدريب المهني ، قلت نفقات انتاج العامل ، وهبط سعر عمله ، وهبطت اجرته . ففي الفروع الصناعية التي تكاد لا تتطلب اي تدريب مهني ، والتي يكفي فيها مجرد وجود العامل مادياً ، تكاد نفقات الانتاج الضرورية له تقتصر بوجه الحصر على البضائع الضرورية لاعاشته ولحفظ قدرته على العمل . ولهذا يتحدد **سعر عمله** في هذه الحال **بسعر الوسائل الضرورية للعيش .**

بيد ان اعتباراً آخر ينضم الى هذا الاعتبار .

فان الصناعي الذي يحسب نفقات انتاجه وعلى اساسها سعر المنتجات ، يدخل في حساباته استهلاك ادوات العمل . فاذا كلفته آلة ما ١٠٠٠ مارك ، مثلاً ، واذا كان سيستهلكها في عشر سنوات ، فانه يضيف كل سنة ١٠٠ مارك على سعر البضاعة لكي يتمكن من الاستعاضة بعد عشر سنوات عن الآلة البالية بآلة جديدة . وعلى النحو نفسه ، ينبغي ان تشتمل نفقات انتاج قوة العمل البسيطة على نفقات التناسل الذي يتمكن جنس العمال بواسطته من التكاثر ومن احلال العمال الجدد محل العمال المستهلكين . وهكذا يؤخذ استهلاك العمال في الحساب شانه شان استهلاك الآلة .

ان نفقات انتاج قوة العمل البسيطة تتألف اذن من **نفقات معيشة وتناسل العامل** . وسعر نفقات المعيشة والتناسل هذه تشكل الاجرة . والاجرة المحددة على هذا النحو تسمى **الحد الادنى للاجرة** . وهذا الحد الادنى للاجرة ، شأنه شأن تحديد سعر البضائع بنفقات الانتاج على وجه العموم ، انما يصح على **الجنس** ، لا على **الفرد بمفرده** . فهناك عمال ، ملايين العمال لا يحصلون على ما يكفي للمعيشة والتناسل ؛ ولكن **اجر الطبقة العاملة بأسرها** تساوي هذا الحد الادنى ، ضمن حدود تقلباتها .

والآن ، وقد اوضحنا أعم القوانين التي تحدد الاجرة وكذلك سعر اية بضاعة اخرى ، نستطيع ان نتعمق اكثر في موضوعنا .

يتألف الرأسمال من مواد اولية وادوات عمل ووسائل معيشة مختلفة ، تستخدم لانتاج مواد اولية جديدة وادوات عمل جديدة ووسائل معيشة جديدة . وكل هذه الاجزاء التي تؤلف الرأسمال انما هي من مستنبطات العمل ، من منتجات العمل ، **من العمل المكدّس** . فالعمل المكدّس الذي يتخذ وسيلة لانتاج جديد ، هو رأسمال .

هكذا يقول الاقتصاديون .

من هو الرقيق الزنجي ؟ انسان من العرق الاسود . ان قيمة هذا التفسير تعادل حقاً قيمة التفسير السابق .

الزنجي هو زنجي . ولا يصبح رقيقاً الا في ظروف معينة . وآلة غزل القطن هي آلة لغزل القطن . ولا تصبح **رأسمالاً** الا في ظروف معينة . وبدون هذه الظروف ، لا تكون رأسمالاً ، شأنها شأن الذهب الذي ليس بحد ذاته **عملة** ، او السكر الذي ليس هو بسعر السكر .

في الانتاج ، لا يؤثر الناس في الطبيعة فقط ، بل يؤثر بعضهم في البعض الآخر ايضاً ، فهم لا ينتجون الا بالتعاون فيما بينهم على شكل معين ، من اجل النشاط المشترك وتبادل النشاط فيما بينهم . ومن اجل ان ينتجوا ، يدخل بعضهم مع بعض في صلات وعلاقات معينة ، ولا يتم تأثيرهم في الطبيعة ، اي لا يتم الانتاج ، الا في حدود هذه الصلات والعلاقات الاجتماعية .

وتبعاً لطابع وسائل الانتاج ، تختلف بالطبع هذه العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين المنتجين ، والاحوال التي فيها يتبادلون النشاط ويشتركون في مجمل الانتاج . فان اكتشاف آلة حربية جديدة هي السلاح الناري ، قد ادى بالضرورة الى تعديل كل التنظيم الداخلي للجيش ؛ وتغيرت العلاقات التي يؤلف معها الافراد جيشاً ويستطيعون فيها العمل بوصفهم جيشاً ، كما تغيرت ايضاً علاقات مختلف الجيوش فيما بينها .

وبالتالي ، ان العلاقات الاجتماعية التي ينتج الافراد بموجبها ، اي **علاقات الانتاج الاجتماعية ، تتغير وتتحول مع تغير وسائل الانتاج المادية وتطورها ، مع تغير القوى المنتجة وتطورها . وعلاقات الانتاج تشكل بمجموعها ما يسمى العلاقات الاجتماعية ، المجتمع ، تشكل مجتمعاً في مرحلة معينة من التطور التاريخي ،** مجتمعاً مميزاً ، معيناً . فان المجتمع **القديم** ، والمجتمع **الاقطاعي** ،

والمجتمع **البرجوازي** هي مجموعات من علاقات الانتاج ، كل مجموعة منها تميز في الوقت نفسه مرحلة خاصة من مراحل تطور الانسانية التاريخي .

والرأسمال يمثل ايضاً علاقات انتاج اجتماعية ، هي عبارة عن **علاقات انتاج برجوازية** اي علاقات انتاج المجتمع البرجوازي . فان وسائل المعيشة وادوات العمل والمواد الاولية التي يتألف منها الرأسمال ، ألم تُنتج وتُكدّس في احوال اجتماعية معينة ، ووفقاً لعلاقات اجتماعية معينة ؟ ألا تستخدم لانتاج جديد في احوال اجتماعية معينة ، وفي اطار علاقات اجتماعية معينة ؟ أوليس هذا الطابع الاجتماعي المعين هو الذي يحوّل المنتجات التي تستخدم للانتاج الجديد **الى رأسمال** ؟

ان الرأسمال لا يتألف فقط من وسائل المعيشة وادوات العمل والمواد الاولية ، لا يتألف فقط من المنتجات المادية ؛ انما يتألف ايضاً من **القيم التبادلية** . فجميع المنتجات التي يتألف منها هي **بضائع** . فليس الرأسمال اذن مجرد مجموعة من المنتجات المادية ، انما هو ايضاً مجموعة من البضائع ، من القيم التبادلية ، من **المقادير الاجتماعية** .

ان الرأسمال يبقى هو نفسه ، سواء استبدلنا القطن بالصوف ، والرز بالقمح ، والسفن البخارية بالسكك الحديدية ، شرط ان يكون للقطن ، للرز ، للسفن البخارية – جسد الرأسمال – القيمة التبادلية نفسها ، السعر نفسه الذي للصوف والقمح والسكك الحديدية التي كان مجسداً فيها سابقاً . ان جسد الرأسمال قد يتغير على الدوام دون ان يطرأ على الرأسمال اي تغير .

ولكن اذا كان كل رأسمال عبارة عن مجموعة من البضائع اي من القيم التبادلية ، فان كل مجموعة من البضائع ، من القيم التبادلية ، ليست رأسمالاً .

ان كل مجموعة من القيم التبادلية هي قيمة تبادلية .. وكل قيمة تبادلية هي مجموعة من القيم التبادلية . مثلاً ، ان بيتا يساوي ١٠٠٠ مارك هو قيمة تبادلية قدرها ١٠٠٠ مارك . وصفحة من ورق تساوي بفينيغاً هي مجموعة من القيم التبادلية قدرها ١٠٠/١٠٠ من البفينيغ . ان المنتجات التي يمكن مبادلتها بمنتجات اخرى هي **بضائع** ، والنسبة المعينة التي تجري بموجبها مبادلة هذه المنتجات تشكل **قيمتها التبادلية** ، او ، بالتعبير النقدي ، **سعرها** . وان حجم هذه المنتجات لا يمكن ان يغير شيئاً في كونها **بضاعة** او كونها **قيمة تبادلية** او كونها ذات **سعر** محدد . وسواء أكانت الشجرة كبيرة ام صغيرة ، فانها تبقى شجرة . وسواء بادلنا الحديد ارطالاً او اطناناً بمنتجات اخرى ، فهل يغير هذا في طابعه ، في كونه بضاعة ، قيمة تبادلية ؟ ان الحديد ، بوصفه بضاعة ، تتفاوت قيمته ويتباين سعره تبعاً لكميته .

ولكن كيف تصبح كمية معينة من البضائع ، من القيم التبادلية ، رأسمالاً ؟

انها تصبح رأسمالاً بسبب انها ، بوصفها **قوة** اجتماعية مستقلة ، اي بوصفها قوة تابعة **لقسم من المجتمع** ، تبقى وتنمو عن طريق **مبادلتها بقوة العمل المباشرة ، الحية** . ان وجود طبقة لا تملك غير قدرتها على العمل هو شرط ضروري للرأسمال .

ان سيطرة العمل المكدس ، الماضي ، المتجسد ، على العمل المباشر ، الحي ، هي وحدها التي تحول العمل المكدس الى رأسمال .

ان جوهر الرأسمال ، ليس في كون العمل المكدس وسيلة للعمل الحي من أجل تحقيق انتاج جديد ، بل في كون العمل الحي وسيلة لحفظ قيمة العمل المكدس التبادلية ولزيادتها .

ماذا يجري عند التبادل بين الرأسمالي والاجير ؟

يتلقى العامل وسائل معيشة مقابل قوة عمله ، ولكن الرأسمالي يحصل مقابل ما قدمه من وسائل المعيشة ، على العمل ، على نشاط العامل المنتج ، على القوة الخلاقة التي بوساطتها لا يرد العامل ما استهلكه وحسب ، بل **يعطي ايضاً العمل المكدس قيمة اكبر من قيمته السابقة** . ان العامل يتلقى من الرأسمالي قسماً من وسائل المعيشة الموجودة . لاي غرض تفيده وسائل المعيشة هذه ؟ لاستهلاكه المباشر . ولكني ما ان استهلك وسائل المعيشة ، حتى تضيع الى الابد بالنسبة الي ، الا اذا استخدمت الوقت الذي تؤمن فيه هذه الوسائل وجودي ، لكي انتج وسائل جديدة للمعيشة ، لكي اخلق بعملي ، خلال هذا الوقت ، قيماً جديدة عوضاً عن القيم التي ازلتها باستهلاكها . ولكن أليست بالضبط هذه القوة الخلاقة النبيلة هي التي يتنازل عنها العامل للرأسمال مقابل وسائل المعيشة التي يتلقاها ! فهي ، بالتالي ، تصبح مفقودة بالنسبة له .

لنأخذ مثلاً . مزارع يعطي عامله المياوم ٥٠ بفينيغاً في اليوم . ومقابل هذه البفينيغات الخمسين ، يشتغل هذا العامل كل النهار في حقول المزارع ويؤمن له على هذا النحو دخلاً قدره مائة بفينيغ . وهكذا لا يسترد المزارع فقط القيم التي يترتب عليه التنازل عنها للعامل المياوم ، بل يضاعفها ايضاً . فقد استخدم اذن ، استهلك ، بصورة مثمرة ، منتجة ، البفينيغات الخمسين التي اعطاها العامل المياوم ؛ فقد اشترى بهذه البفينيغات الخمسين عمل وقوة العامل المياوم اللذين يستنبتان منتجات زراعية ذات قيمة مضاعفة ، ويحولان البفينيغات الخمسين الى مائة بفينيغ . اما العامل المياوم ، فانه يتلقى مقابل قوته المنتجة التي تنازل عن مفاعيلها للمزارع ، ٥٠ بفينيغاً يبادلها

بوسائل معيشة يستهلكها على اشكال مختلفة من السرعة او البطء .
وهكذا ، استُهلِكت البفينيغات الخمسون بصورة مزدوجة : **بصورة منتجة** بالنسبة للرأسمال ، اذ بودلت بقوة عمل* درّت مائة بفينيغ ، **وبصورة غير منتجة** بالنسبة للعامل ، اذ بودلت بوسائل معيشة زالت الى الابد ولا يمكنه ان يعيد قيمتها من جديد الا اذا كرر التبادل نفسه مع المزارع . **فالرأسمال يفترض اذن العمل المأجور ، والعمل المأجور يفترض الرأسمال ، فكل منهما شرط الآخر ، كل منهما يخلق الآخر .**

العامل في معمل للمنسوجات القطنية ، أتراه لا ينتج الا المنسوجات القطنية ؟ كلا ، انه ينتج رأسمالاً ايضاً . انه ينتج قيماً تُستغَل بدورها للسيطرة على عمله لكي يخلق بعمله هذا قيماً جديدة .

ان الرأسمال لا يمكن له ان يتكاثر الا اذا بودل بقوة العمل، الا اذا خلق العمل المأجور . ان قوة عمل العامل المأجور لا يمكن مبادلتها بالرأسمال ، الا اذا كانت تزيد الرأسمال ، وتعزز بالضبط تلك السيطرة التي تستعبدها . **وهكذا فان تكاثر الرأسمال هو بالتالي تكاثر البروليتاريا ، اي الطبقة العاملة .**

ولذا ، فان مصلحة الرأسمالي والعامل **واحدة** ـ هكذا يزعم البرجوازيون واقتصاديوهم . فعلاً ! ان العامل يهلك اذا لم يشغله الرأسمال . والرأسمال يزول اذا لم يستثمر قوة العمل ، ولكي يستثمرها ، لا بد له ان يشتريها . وبقدرما يسرع ويتكاثر الرأسمال المعد للانتاج ، الرأسمال المنتج ، وبقدر ما تزدهر الصناعة بالتالي ، وتغتني البرجوازية ، وتتحسن الاحوال ، بقدر ما يحتاج

---

* ان اصطلاح «قوة العمل» هنا لم يدخله انجلس بل كان موجوداً في النص الاصلي الذي نشره ماركس في «الجريدة الرينانية الجديدة» . ـ **الناشر** .

الرأسمالي الى مزيد من العمال ، ويبيع العامل نفسه بمزيد من الاجرة .

فالشرط الضروري الذي لا غنى عنه لكي يكون العامل في وضع مقبول ، **انما هو اذن نمو الرأسمال المنتج نمواً سريعاً قدر الامكان .**

ولكن ما يعني نمو الرأسمال المنتج ؟ انه يعني نمو سيطرة العمل المكدس على العمل الحي ، انه يعني نمو سيطرة البرجوازية على الطبقة العاملة . فحين ينتج العمل المأجور ثروة الآخرين التي تسيطر عليه ، القوة التي تعاديه ، الرأسمال ، فان وسائل تشغيله (Beschäftigungsmittel) ، اي وسائل معيشته ، تعود من الرأسمال اليه ، شرط ان يصبح ، من جديد ، قسماً من الرأسمال ، المحرك الذي يقذف بالرأسمال من جديد الى حركة نمو متسارع .

ان الادعاء بان مصالح الرأسمال ومصالح العمال واحدة لا يعني في الحقيقة الا ان الرأسمال والعمل المأجور هما طرفا علاقة واحدة يشترط فيها احدهما الآخر كما يشترط المرابي والمبذر احدهما الآخر .

فما دام العامل المأجور عاملاً مأجوراً ، ظل مصيره رهناً بالرأسمال . تلك هي وحدة مصالح العامل والرأسمالي المزعومة .

فحين ينمو الرأسمال ، يتضخم حجم العمل المأجور ، ويزداد عدد العمال المأجورين ، اي بكلمة ، تمتد سيطرة الرأسمال وتشمل عدداً اكبر من الافراد . ولنفترض احسن الاحوال : حين ينمو الرأسمال المنتج ، يزداد الطلب على العمل ، وبالتالي يتصاعد سعر العمل ، الاجرة .

مهما يكن البيت ، اي بيت ، صغيراً ، فهو يلبي كل ما يُتطلب اجتماعياً من البيت ، ما دامت البيوت المجاورة صغيرة ايضاً . ولكن ما ان يرتفع قصر منيف الى جانب البيت الصغير ، حتى

ينحط البيت الصغير الى مرتبة كوخ حقير . واذ ذاك يغدو البيت الصغير الدليل على ان صاحبه لا يمكن له ان يكون متطلباً ، او انه لا يمكن ان يكون له غير متطلبات متواضعة جداً . ويمكن للبيت الصغير ان يكبر قدر ما يشاء في مجرى تطور الحضارة ، ولكن ، اذا كبر القصر المجاور بالسرعة نفسها او بمقاييس اكبر ، فان ساكن البيت الصغير نسبياً سيشعر بتزايد عسره ، بتعاظم استيائه ، بالضيق بين جدران بيته الاربعة .

ان زيادة الاجرة زيادة محسوسة لحد ما تفترض نمواً سريعاً في الرأسمال المنتج . والنمو السريع في الرأسمال المنتج يفضي الى نمو الثروة ، والترف ، والحاجات والمسرات الاجتماعية بالسرعة نفسها . وهكذا ، ان تكن المسرات في متناول العامل قد ازدادت ، الا ان الارتياح الاجتماعي الذي تبعثه في نفسه قد خف ، بالقياس الى تزايد مسرات الرأسمالي التي ليست في متناول العامـــل ، وبالقياس الى مستوى تطور المجتمع بوجه عام . فان حاجاتنا ومسراتنا انما تنبع من المجتمع ، ونحن لا نقيسها بالاغراض التي تلبيها بل نقيسها بمقاييس اجتماعية . فحاجاتنا ومسراتنا تتسم بطابع اجتماعي ولذا فانها نسبية .

والاجرة لا تحددها فقط على وجه العموم كمية البضائع التي أُستطيع الحصول عليها بالمقابل . انما تنطوي على شتى العلاقات .

اولاً ، ان ما يتلقاه العامل مقابل قوة عمله ، انما هو مبلغ معين من النقد . ترى ، هل ان الاجرة لا يحددها الا هذا السعر نقداً ؟

في القرن السادس عشر ، ازداد المتداول من الذهب والفضة في اوروبا اثر اكتشاف مناجم في اميركا اغنى واسهل للاستثمار . ومن جراء ذلك ، هبطت قيمة الذهب والفضة بالقياس الى سائر

البضائع . واستمر العمال يتقاضون القدر نفسه من الفضة النقدية مقابل قوة عملهم . لقد ظل سعر عملهم نقداً كما كان عليه ، ولكن اجرتهم هبطت رغم ذلك اذ امسوا يتلقون مقداراً اقل من البضائع الاخرى مقابل الكمية نفسها من الفضة . وكان هذا من العوامل التي يسّرت تنامي الرأسمال ونهوض البرجوازية في القرن السادس عشر .

لناخذ حالة اخرى . في شتاء ١٨٤٧ ، ازدادت اسعار اهم وسائل المعيشة ، الخبز واللحم والزبدة والجبنة وغيرها ، زيادة كبيرة ، بسبب من سوء الموسم . لنفترض ان العمال ظلوا يتقاضون المبلغ نفسه من النقد مقابل قوة عملهم . ألم تنخفض اجرتهم في هذه الحال ؟ اجل . فمقابل المبلغ نفسه من النقد ، امسوا يتلقون قدراً اقل من الخبز واللحم ، الخ .. ولقد هبطت اجرتهم ، لا لأن قيمة الفضة قد هبطت ، بل لأن قيمة وسائل المعيشة قد ازدادت .

لنفترض اخيراً ان سعر العمل نقداً ظل على حاله دون تغير ، بينا هبطت اسعار جميع المنتجات الزراعية والسلع الصناعية بسبب من استخدام آلات جديدة ، وموسم اوفر ، الخ .. فمقابل المبلغ نفسه من النقد ، اصبح بامكان العمال ان يشتروا قدراً اكبر من شتى البضائع . وهكذا ازدادت اجرتهم ، لأن قيمتها نقداً لم تتغير .

وعليه فان سعر العمل نقداً ، اي الاجرة الاسمية ، لا ينطبق على الاجرة الفعلية ، اي على مقدار البضائع الذي يُعطى فعلاً مقابل الاجرة . فحين نتحدث عن ارتفاع الاجرة او هبوطها ، يجب علينا بالتالي الا نأخذ بعين الاعتبـــار مجرد سعر العمل نقداً ، مجرد الاجرة الاسمية فقط .

ولكن لا الاجرة الاسمية ، اي مبلغ النقد الذي يبيع العامل نفسه مقابله من الرأسمالي ، ولا الاجرة الفعلية ، اي مقدار البضائع

الذي يستطيع شراءه بهذا المبلغ النقدي ، يستنفدان العلاقات التي تنطوي عليها الاجرة .

فالاجرة انما تحددها ايضاً بالدرجة الاولى نسبتها مع كسب الرأسمالي ، مع ربح الرأسمالي ، وبهذا المعنى تسمى الاجـرة المقارنة ، النسبية .

ان الاجرة الفعلية تعبر عن سعر العمل بالنسبة لسعر سائر البضائع ، بينما الاجرة النسبية تعبر عن حصة العمل المباشر في القيمة الجديدة التي خلقها بالنسبة للحصة التي تعود منها الى العمل المكدّس اي الرأسمال .

قلنا اعلاه في الصفحة ١٤ * : «فالاجرة ليست اذن حصة العامل في البضاعة التي التجها . ان الاجرة هي قسم من بضاعة موجودة سلفاً يشتري به الرأسمالي كمية معينة من قوة عمل منتجة» . ولكن هذه الاجرة انما ينبغي ان يستردها الرأسمالي من جديد من الثمن الذي يبيع به المنتوج الذي صنعه العامل ، ينبغي ان يستردها بصورة يبقى له معها ايضاً بوجه عام فائض عن نفقات الانتاج التي قدمها ، ربح . ان سعر مبيع البضاعة التي ينتجها العامل ينقسم بالنسبة للرأسمالي الى ثلاثة اقسام : **القسم الاول** ، بدل ثمن المواد الاولية التي قدمها وكذلك بدل استهلاك الآلات والادوات وسائر وسائل العمل التي قدمها ؛ **القسم الثاني** ، بدل الاجرة التي قدمها ؛ **القسم الثالث** ، الفائض ، ربح الرأسمالي . فبينـــا القسم الاول ليس الا بدلاً **لقيم كانت موجودة في السابق** ، فمن الواضح ان بـــدل الاجـــرة وكذلك الفائض – ربح الرأسمالي يؤخذان بكليتهما **من القيمة الجديدة التي اوجدها عمل العامل** واضيفت الى قيمة المواد الاولية .

---

* راجع الصفحة ٢٠ من هذا الكراس — **الناشر** .

وبهذا المعنى نستطيع ان نعتبر الاجرة والربح على السواء ، حين نقارنهما معاً ، حصتين من منتوج العامل .

وحتى اذا ظلت الاجرة الفعلية كما هي عليه ، بل حتى اذا ازدادت ، فان الاجرة النسبية قد تهبط . لنفترض مثلاً ان جميع وسائل المعيشة قد هبطت اسعارها مقدار الثلثين ، بينا لم تهبط الاجرة اليومية الا مقدار الثلث ، اي انها هبطت مثلاً من ۳ ماركات الى ماركين . فمع ان العامل يستطيع الآن ان يشتري بالماركين كمية من البضائع اكبر مما كان يشتريه بالماركات الثلاثة ، فان اجرته قد هبطت مع ذلك بالنسبة لربح الرأسمالي . فان ربح الرأسمالي (الصناعي مثلاً) قد ازداد مقدار مارك واحد ، اي انه ينبغي على العامل ان ينتج كمية اكبر مما مضى من القيم التبادلية ، لقاء كمية اقل من القيم التبادلية التي يدفعها له الرأسمالي . وهكذا ازدادت حصة الرأسمال بالنسبة لحصة العمل واشتد التفاوت ايضاً وايضاً في توزيع الثروة الاجتماعية بين الرأسمال والعمل . ان الرأسمالي يسيطر بالقدر نفسه من الرأسمال على قدر اكبر من العمل . وقد تعاظمت سيطرة الطبقة الرأسمالية على الطبقة العاملة ، وتردّى وضع العامل الاجتماعي وهبط درجة اخرى بالنسبة لوضع الرأسمالي .

فما هو اذن القانون العام الذي يحدد هبوط وارتفاع الاجرة والربح في علاقاتهما المتبادلة ؟

ان علاقتهما متناسبة عكساً . فان حصة الرأسمال ، الربح ، ترتفع بقدر ما تهبط حصة العمل ، الاجرة اليومية ، والعكس بالعكس . ان الربح يرتفع بقدر ما تهبط الاجرة ، ويهبط بقدر ما ترتفع الاجرة .

قد يعترض معترض ويقول ان الرأسمالي يستطيع الحصول على ربح من مبادلة منتجاته مبادلة رابحة مع رأسماليين آخرين ، او

من تزايد الطلب على بضاعته من جراء افتتاح اسواق جديدة ، او ايضاً من ازدياد الحاجات موقتاً في الاسواق القديمة ، الخ .؛ وان ربح الرأسمالي يمكن له اذن ان يزداد على حساب رأسماليين آخرين ، بصرف النظر عن ارتفاع الاجرة او هبوطها ، بصرف النظر عن القيمة التبادلية لقوة العمل ؛ او ان ربح الرأسمالي يمكن له ايضاً ان يزداد من جراء تحسين ادوات العمل وتطبيق اساليب جديدة في استخدام قوى الطبيعة ، الخ ..

ينبغي الاقرار بادى الامر ان النتيجة تظل واحدة كما هي رغم التوصل اليها بالطريق المعاكس . والحقيقة ان الربح قد ازداد لا لأن الاجرة قد هبطت ، ولكن الاجرة هبطت لأن الربح قد ازداد . فان الرأسمالي قد اشترى بالقدر نفسه من عمل الغير قدراً اكبر من القيم التبادلية دون ان يدفع ثمناً ارفع للعمل ؛ اي ، بالتالي ، ان ثمن العمل هبط بالنسبة للربح الصافي الذي يدرّه للرأسمالي .

وفضلاً عن ذلك ، لنذكر بان متوسط سعر كل بضاعة او النسبة التي تبادل بموجبها مقابل بضائع اخرى ، انما تحدده **نفقات انتاج هذه البضاعة** ، رغم تقلبات اسعار البضائع . ولذا تتعادل بالضرورة الخداعات المتبادلة في داخل الطبقة الرأسمالية . وتحسين الآلات وتطبيق اساليب جديدة في استخدام قوى الطبيعة في الانتاج ، يتيحان ، في وقت معين من العمل ، وبالقدر نفسه من العمل والرأسمال ، خلق قدر اكبر من المنتجات ، ولكنهما لا يخلقان اطلاقاً قدراً اكبر من القيم التبادلية . فاذا كنت استطيع ، بفضل استخدام المغزل الآلي ، ان اسلم في مدى ساعة قدراً من الخيطان يزيد ١٠٠ بالمئة عما قبل اختراع المغزل الآلي ، مثلاً ١٠٠ رطل بدلاً من ٥٠ ، فاني لا اتلقى ، بصورة وسطية وخلال فترة طويلة نسبياً ، مقابل الـ١٠٠ رطل قدراً من

البضائع يزيد عما كنت اتلقاه مقابل ٥٠ رطلاً ، لان نفقات الانتاج قد هبطت ٥٠ بالمئة او لأني استطيع ان اسلم بالنفقات نفسها ضعف الانتاج .

اخيراً ، مهما كانت النسبة التي تتقاسم بموجبها طبقة الرأسماليين ، البرجوازية ، الربح الصافي من الانتاج ، اما في بلد ، واما في السوق العالمية بكليتها ، فان المبلغ الاجمالي لهذا الربح الصافي ليس ، على كل حال ، سوى المبلغ الذي اضافه العمل المباشر ، بالاجمال ، الى العمل المكدس . وهكذا ، فان هذا المبلغ الاجمالي يزداد تبعاً للنسبة التي يزيد بها العملُ الرأسمالَ ، اي تبعاً للنسبة التي يزداد بموجبها الربح بالمقارنة مع الاجرة .

وهكذا نرى ، حتى اذا بقينا **داخل حدود العلاقات بين الرأسمال والعمل المأجور ، ان مصالح الرأسمال ومصالح العمل المأجور متضادة تماماً .**

ان نمواً سريعاً في الرأسمال يوازي نمواً سريعاً في الربح . والربح لا يمكنه ان ينمو بسرعة الا اذا هبط سعر العمل ، الاجرة النسبية ، بالسرعة نفسها . ان الاجرة النسبية قد تهبط حتى ولو ارتفعت الاجرة الفعلية في الوقت نفسه مع الاجرة الاسمية ، مع قيمة العمل نقداً ، ولكن شرط ألا ترتفع الاجرة الفعلية بنفس النسبة التي يرتفع بها الربح . فاذا ارتفعت الاجرة ٥ بالمئة في مراحل الانتعاش وارتفع الربح ٣٠ بالمئة ، فان الاجرة النسبية **لا تزداد ، بل تهبط .**

وعليه اذا ازداد دخل العامل مع نمو الرأسمال بسرعة ، فان الهوة الاجتماعية التي تفصل بين العامل والرأسمالي تتسع في الوقت نفسه ، كما يتعاظم بالتالي سلطان الرأسمال على العمل وتتفاقم تبعية العمل ازاء الرأسمال .

فالقول ان للعامل مصلحة في نمو الرأسمال بسرعة ، انما يعني في الواقع انه كلما زاد العامل بسرعة ثروة الآخرين ، كلما ازدادت الفتائت التي يلتقطها عن المائدة ؛ وكلما امكن تشغيل عدد اكبر من العمال وكلما امكن توليد عدد اكبر من العمال ، كلما امكن زيادة جيش الارقاء في تبعية الرأسمال .

لقد لاحظنا اذن :

ان الظرف الاكثر ملاءمة للطبقة العاملة ، **نمو الرأسمال باسرع ما يمكن** ، لا يقضي على التناقض بين مصالح العمال ومصالح البرجوازيين ، مصالح الرأسماليين ، مهما كان التحسين الذي يدخله في حياة العامل المادية . **فالربح والاجرة** هما ، من بعد كما من قبل ، **في علاقة متناسبة عكساً** .

فحين ينمو الرأسمال بسرعة ، فان الاجرة قد تنمو ، ولكن ربح الرأسمالي ينمو بما لا يقاس من السرعة . ان حياة العامل المادية تتحسن ، ولكن على حساب وضعه الاجتماعي . فالهوة الاجتماعية التي تفصله عن الرأسمالي تزداد اتساعاً .

اخيراً :

ان القول بان الظرف الانسب للعمل المأجور انما هو نمو الرأسمال المنتج باسرع ما يمكن ، يعني في الواقع انه كلما زادت الطبقة العاملة وانمت القوة المعادية لها ، ثروة الآخرين التي تسيطر على الطبقة العاملة ، كلما تحسنت الأحوال التي يسمح لها فيها من جديد بالعمل على زيادة الثروة البرجوازية ، على تعزيز سلطان الرأسمال ، راضية بان تصنع بنفسها السلاسل الذهبية التي تجرها بها البرجوازية في ذيلها .

نمو الرأسمال المنتج وزيادة الاجرة ، ترى ، هل هما حقاً وثيقا الارتباط لا تنفصم عراهما كما يزعم الاقتصاديون البرجوازيون ؟ ينبغي لنا الا نصدق مزاعمهم . بل انه لا يمكننا

ان نصدقهم بتاتاً حين يقولون انه بقدر ما يسمن الرأسمال ، بقدر ما يسمن عبده . ان البرجوازية بالغة الفطنة والحنكة ، فهي تحسب وتجيد الحساب ولا تقلد السيد الاقطاعي في غروره واوهامه اذ يتباهى ببريق لباس خدمه . ان شروط حياة البرجوازية انما تُكرهها على الحساب .

ولذا لا بد ان ندرس هذا الامر عن كثب :

ما هو تأثير نمو الرأسمال المنتج في الاجرة ؟

حين ينمو الرأسمال المنتج للمجتمع البرجوازي بكليته ، فذلك يعني انه حدث بالنتيجة تكدس عمل **اعمّ** . فالرأسماليون يزدادون عدداً والرساميل تزداد حجماً . **وزيادة** الرساميل تعزز **المزاحمة بين الرأسماليين . وتنامي مقادير** الرساميل يتيح **سوق جيوش اضخم من العمال الى ميدان المعركة الصناعية ، مع اعتدة قتالية اقوى واكبر .**

ان الرأسمالي لا يستطيع ازاحة الآخر والاستيلاء على رأسماله الا اذا باع باسعار ارخص ، ولكي يستطيع ان يبيع باسعار ارخص دون ان يحل به الخراب ، عليه ان ينتج بكلفة اقل ، اي ان يزيد انتاجية العمل قدر الامكان . ولكن انتاجية العمل تزداد على الاخص من جراء **زيادة تقسيم العمل** ، من جراء اشاعة **الآلات** على نطاق اوسع فاوسع وتحسينها على الدوام . فبقدر ما يزداد جيش العمال الذين يُقسَّم العملُ بينهم ، وتشاع الآلات على نطاق اوسع ، بقدر ما تنخفض نفقات الانتاج اسرع نسبياً ، ويغدو العمل اوفر مردوداً . ولذا تقوم بين الرأسماليين مباراة متنوعة المظاهر لزيادة تقسيم العمل واشاعة الآلات ولاستثمار هذين العنصرين على اكبر نطاق ممكن .

ولكن اذا استطاع رأسمالي ، بفضل تقسيم العمل على نطاق اوسع ، واستخدام الآلات الجديدة وتحسينها ، واستغلال قوى

الطبيعة على وجه افيد وعلى نطاق اكبر ، اذا استطاع هذا الرأسمالي ان يصنع بالقدر نفسه من العمل او من العمل المكدس قدراً من المنتجات ، من البضائع ، اكبر مما يصنعه مزاحموه ؛ اذا استطاع مثلاً ان ينتج متراً كاملاً من القماش في فترة معينة من الوقت بينا ينتج مزاحموه نصف متر من القماش نفسه في الفترة ذاتها ، فما عساه ان يفعل ؟

انه يستطيع ان يبيع نصف المتر من القماش بالسعر السابق في السوق . ولكن تلك لن تكون الوسيلة لازاحة اخصامه وزيادة تصريفه . والحال ، بقدر ما يتسع انتاجه ، تتعاظم بالنسبة له الحاجة الى التصريف . والحقيقة ان وسائل الانتاج الاقوى والاغلى التي اوجدها **تتيح** له ان يبيع بضاعته باسعار ارخص ، ولكنها **تكرهه** في الوقت نفسه على **بيع مزيد من البضائع** ، على الاستيلاء على سوق لبضائعه **اكبر** بما لا يقاس . وهكذا فان صاحبنا الرأسمالي هذا سيبيع نصف المتر من القماش بسعر ارخص مما يبيع مزاحموه .

ولكن هذا الرأسمالي لن يبيع المتر الكامل من القماش بنفس الثمن الذي يبيع به مزاحموه نصف المتر ، رغم ان انتاج المتر بكامله لا يكلفه اكثر مما يكلف مزاحميه انتاج نصف المتر . والا ، فانه لن يحصل على اي ربح زائد ولن يسترد بالمقابل الا نفقات انتاجه . فاذا ازداد دخله في هذه الحال ، فلأنه وظّف وشغّل رأسمالاً اكبر لا لكونه استحصل من رأسماله اكثر مما يستحصل الرأسماليون الآخرون . ثم انه يبلغ الهدف الذي ينشده لمجرد ان يبيع بضاعته بسعر يقل بعض الاجزاء من مائة جزء من سعر مزاحميه . وهكذا يزيحهم من السوق ، او ينتزع منهم على الاقل قسماً من تصريفهم ، اذ **يبيع باسعار ادنى** من اسعارهم . واخيراً ، لنذكر ان السعر الجاري هو دائماً **اكبر او اقل من**

نفقات الانتاج ، حسبما يتم بيع البضاعة في فصل يلائم الصناعة او لا يلائمها . وحسبما يكون سعر متر القماش في السوق اكبر او اقل من نفقات انتاجه السابقة العادية ، فان الرأسمالي الذي استخدم وسائل انتاج جديدة افيد ، سيبيع باسعار تزيد على نفقات انتاجه الفعلية بنسب مئوية مختلفة .

ولكن **امتياز** صاحبنا الرأسمالي لا يدوم طويلاً ؛ فان الرأسماليين المنافسين الاخرين يستخدمون الآلات نفسها وتقسيم العمل نفسه ، وعلى النطاق نفسه او على نطاق اوسع ، وهذا التحسين ينتشر ويعمّ حتى **يهبط** ثمن القماش لا الى ما **دون نفقات انتاجه السابقة** وحسب ، بل ايضاً **دون نفقات انتاجه الجديدة .**

وهكذا يجد الرأسماليون انفسهم بعضهم ازاء بعض ، في ذات الوضع الذي كانوا فيه **قبل** تطبيق وسائل الانتاج الجديدة ، واذا كانوا يستطيعون بهذه الوسائل ان يسلموا ضعف الانتاج بالثمن السابق نفسه ، الا انهم مكرهون **الآن** على بيع ضعف انتاجهم بسعر **ادنى** من السعر السابق . واذ تبلغ نفقات الانتاج هذا المستوى الجديد ، تتجدد اللعبة : زيادة تقسيم العمل ، زيادة عدد الآلات ، اتساع نطاق استخدام تقسيم العمل ، والآلات . والمزاحمة تفضي من جديد الى رد الفعل ذاته ضد هذه النتيجة .

وهكذا نرى كيف يتغير على الدوام أسلوب الانتاج ووسائل الانتاج بشكل ثوري ؛ كيف **يؤول تقسيم العمل بالضرورة الى تقسيم العمل على نطاق اوسع ، واستخدام الآلات الى استخدام الآلات على نطاق اكبر ، والانتاج على نطاق ضخم الى الانتاج على نطاق اضخم .**

ذلك هو القانون الذي يقذف على الدوام بالانتاج البرجوازي خارج طريقه السابقة ، ويكره الرأسمال دائماً على ان يشدد ايضاً

وايضاً قوى العمل المنتجة وذلك **لأنه** قد شددهـــا من قبل ، القانون الذي لا يدع للرأسمال اي فرصة للراحة وما ينفك يهمس في اذنه : الى الامام ! الى الامام !

وما هذا القانون الا القانون الذي **يجعل** بالضرورة سعر بضاعة ما **مساويا لنفقات انتاجها** ، وذلك ضمن حدود تقلبات التجارة من فترة الى فترة .

ومهما بلغت وسائل الانتاج التي يضعها الرأسمالي قيد العمل ، من الضخامة والقوة ، فان المزاحمة لا تلبث ان تعمم وسائل الانتاج هذه ، ومتى تعممت ، فان النتيجة الوحيدة للمردود الاكبر لرأسماله هي انه يصبح مضطراً الآن ان يسلّم ، **لقاء الثمن نفسه** ، منتجات تزيد عشر مرات ، او عشرين ، او مئة مرة عما في السابق . ولكن ، بما انه ينبغي له ان يصرف الآن قدراً من المنتجات ربما يزيد الف مرة لكي يعوض بقدر اكبر من المنتجات المصرفة عن انخفاض سعر البيع ، وبما ان بيع مقادير اكبر من البضائع غدا الآن ضرورياً له لا من اجل مزيد من الكسب وحسب ، بل ايضاً من اجل استعادة نفقات الانتاج — اذ ان ادوات الانتاج نفسها ، كما سبق ورأينا ، يزداد سعرها اكثر فاكثر — وبما ان هذا البيع بكميات كبيرة اصبح الآن مسألة حيوية لا بالنسبة لهذا الرأسمالي وحسب ، بل بالنسبة ايضاً لمنافسيه ، فان النضال السابق **يشتد عنفاً بقدر ما تصبح وسائل الانتاج المخترعة اكثر فعالية . وهكذا ما ينفك تقسيم العمل واستخدام الآلات يتطوران في نطاق اوسع بما لا حد له .**

فمهما تعاظمت اذن قوة وسائل الانتاج المستخدمة ، فان المزاحمة تحاول ان تنتزع من الرأسمال الثمار الذهبيـــة الناجمة عن هذه القوة بتخفيض سعر البضاعة الى مستوى نفقات انتاجها ، جاعلة بالتالي من ترخيص الانتاج وتسليم مقادير اكبر

فاكبر من المنتجات مقابل مجموعة الاسعار السابقة ، قانونـــاً الزامياً ، وهذا بقدر مـــا تظهر امكانية الانتاج بنفقات اقل ، اي امكانية انتـــاج قدر اكبر من المنتجـــات بواسطة القدر نفسه من العمل . وهكـــذا اذن لا يكســـب الرأسمـــالي ، بجهوده ، سوى واجب تقديم مزيد من الانتاج في الوقت نفسه من العمل ، اي انه ، بكلمة ، لا يكسب الا **شروطاً اصعب لزيادة قيمة رأسماله** . وبما ان المزاحمة تلاحق الرأسمالي على الدوام بوساطة قانون نفقات الانتاج ، وبما ان كل سلاح يشحذه ضد اخصامه يعود ضده بالذات ، فهو يحاول ابداً ان يتغلب على المزاحمة بان يستعيض بلا توقف عن الآلات القديمة والطرائق القديمة لتقسيم العمل بالآلات والطرائق الجديدة التي هي اكثر كلفة ولكنها ترخص الانتاج ، ولا ينتظر حتى تجعل المزاحمة من هذه الآلات والطرائق الجديدة آلات وطرائق قديمة ولى عهدها .

فاذا تصورنا الآن هذه الحركة المحمومة في **السوق العالمية بأسرها** ، ادركنا كيف يؤدي نمو الرأسمال وتكدسه وتمركزه الى تقسيم في العمل يجري بصورة لا انقطاع فيهـــا ، بصورة يغير فيها نفسه بنفسه ، وعلى نطاق يزداد اتساعاً على الدوام ، والى استخدام الآلات الجديدة وتحسين الآلات القديمة .

ولكن كيف تؤثر هذه الظروف الملازمة لنمو الرأسمـــال المنتج ، في تحديد الاجرة ؟

ان **تقسيم العمل** على نطاق اكبر يتيح للعـــامل **الواحد** ان يقوم بعمل ٥ عمال ، و١٠ ، و٢٠ ؛ فيزيد المزاحمة اذن بين العمال ٥ مرات ، و١٠ ، و٢٠ مرة . ان العمال لا يتزاحمون فقط بان يبيع بعضهم نفسه باسعار ارخص من البعض الآخر ؛ انما يتزاحمون ايضاً لأن عاملاً **واحداً** يقوم بعمل ٥ عمـــال ، و١٠ و٢٠ ، **وتقسيم العمل** الذي ادخله الرأسمال ولا يزال يوسعه

على الدوام هو الذي يكره العمال على هذا النوع من المزاحمة فيما بينهم .

وفضلاً عن ذلك ، فان العمل **يغدو بسيطاً** بقدر ما يزداد **تقسيم العمل** . ولا يبقى لمهارة العامل الخاصة اية قيمة . فالعامل يتحول الى قوة منتجة بسيطة ، رتيبة ، الى قوة لا يُتطلب منها اية كفاءة جسدية او فكرية ممتـــازة . ويغدو عمله في مقدور الجميع . ولذا يضغط المزاحمون على العامل من كل الجهات . ثم لنذكر بانه بقدر ما يكون العمل بسيطـــاً وسهلاً تعلمه ، وبقدر ما تقل نفقات الانتاج لاستيعابه ، بقدر ما تهبط الاجرة ، لأن الاجرة انما تحددها نفقات الانتاج ، شأنها شأن سعر اية بضاعة اخرى .

فبقدر ما يصبح العمل ، اذن ، اقل لذة واشد تنفيراً ، بقدر ما تزداد المزاحمة وتهبط الاجرة . فيسعى العامل الى الاحتفاظ بمجمل اجرته وذلك بالعمل اكثر مما مضى ، اما بالعمل ساعات اكثر ، واما بانتاج قدر اكبر في الساعة نفسها . فهو اذن بدافع البؤس يزيد ايضاً وايضاً من مفاعيل تقسيم العمل المشؤومة . والنتيجة هي انه **كلما اشتغل اكثر ، كلما تقاضى اجرة اقل** ، وذلك لمجرد انه ، بقدر ما يكثر عمله ، بقدر ما يزاحم رفاقه في العمل ، ويجعل منهم مزاحمين له يبيعون انفسهم بشروط سيئة كشروطه ، ولأنه ، في آخر المطاف ، **يزاحم نفسه بنفسه ، يزاحم نفسه بوصفه عضواً من اعضاء الطبقة العاملة** .

والآلات تحدث المفاعيل نفسها على نطاق اكبر ، اذ انها تستعيض عن العمال الماهرين بعمال غير ماهرين ، وعن الرجال بالنساء ، وعن الراشدين بالاحداث ، واذ انها ، لمجرد ظهورها ، تلقي العمال اليدويين بالجملة الى الشارع ، واذ انها ، في مجرى تطويرها وتحسينها واتقانها ، تطرد العمال فئات كاملة . لقد رسمنا

اعلاه لوحة عاجلة للحرب الصناعية بين الرأسماليين ؛ **ان هذه الحرب تتميز بميزة خاصة ، وهي ان المعارك فيها انما تكسب عن طريق تقليل جيش العمال اكثر مما تكسب عن طريق زيادته . فالقادة ، الرأسماليون ، يتنافسون لمعرفة من يستطيع ان يسرح اكبر عدد من جنود الصناعة .**

صحيح ان الاقتصاديين يزعمون ان العمال الذين تجعلهم الآلات في عداد الفائضين ، يجدون عملاً في فروع صناعية **جديدة** .

ولكنهم لا يجرؤون على التأكيد مباشرة ان هؤلاء العمال الذين سُرِّحوا يجدون عملاً في فروع عمل جديدة . فالوقائع تصرخ عالياً ضد هذا الكذب . وحقاً نقول انهم يؤكدون فقط انه ستتوافر وسائل شغل جديدة **لاقسام اخرى من الطبقة العاملة** ، مثلاً ، لقسم الاجيال الفتية من العمال ، الذي كان على وشك ان يدخل في الفرع الصناعي المتلاشي . وذلك ، طبعاً ، عزاء كبير ، كما يزعم ، للعمال المقذوف بهم الى الشارع . فلن يعدم السادة الرأسماليون لحماً ودماً طازجين للاستثمار ، و«دع الموتى يدفنون موتاهم» . ذلك حقاً عزاء يعزّي البرجوازيون انفسهم به اكثر مما هو عزاء للعمال . فلو قضت الآلات على كل طبقة الاجراء ، فاية كارثة رهيبة تحل بالرأسمال ، اذ انه ، بدون عمل مأجور ، يكف عن ان يكون رأسمالاً !

ولكن ، لنفترض ان العمال الذين طردتهم الآلات مباشرة من العمل ، وكل قسم الجيل الجديد الذي كان على وشك ان يدخل هذا الفرع من العمل ، **يجدون عملاً جديـــداً** . فهـــل يُظن انهم سيتقاضون عن هذا العمل الجديد الاجرة نفسها التي كانوا يتقاضونها عن العمل الذي فقدوه ؟ **ان هذا الظن ليناقض كل القوانين الاقتصادية** . ولقد رأينا كيف ان الصناعة العصرية تسعى

دائماً الى الاستعاضة عن العمل المعقد ، الاعلى ، بعمل ابسط ، ادنى .

فكيف تستطيع اذن فئة من العمال قذفت بها الآلات خارج فرع صناعي معين ، ان تجد ملجأ لها في فرع صناعي آخر الا اذا دُفِعَ **لها اجر اقل ، اسوأ ؟**

لقد استُشهد على سبيل الاستثناء بالعمال الذين يشتغلون في صنع الآلات بالذات . وقيل : طالما ان الصناعة تتطلب وتستهلك مزيداً من الآلات ، فلا بد للآلات بالضرورة ان تزداد عدداً ، وان يزداد بالتالي صنع الآلات ، وكذلك اذن عدد العمال العاملين في صنع الآلات ، والعمال العاملون في هذا الفرع الصناعي هم عمال اخصائيون ، وحتى متعلمون .

ولكن هذا القول الذي كان قبل عام ١٨٤٠ نصف صحيح فقط ، قد فقد مذ ذاك كل قيمة ، اذ ان الآلات قد استخدمت ، بصورة اعمّ فاعمّ ، في صنع الآلات كما في انتاج الخيطان القطنية ، وان العمال العاملين في مصانع الآلات لم يبق بوسعهم ان يضطلعوا ، بجانب الآلات المتقنة الراقية ، الا بدور آلات بدائية للغاية .

ولكن ، ألا يشغل المصنع ، بدلاً عن الرجل الذي طردته الآلة ، ربما **ثلاثة** اطفال وامرأة **واحدة** ! والحال ، ألم يكن من الواجب ان تكفي اجرة الرجل لاعاشة ثلاثة اطفال والزوجة ؟ ألم يكن يجب ان يكفي الحد الادنى من الاجرة لاعالة الجنس وتناسله ؟ فما تعني اذن هذه الطريقة في التعبير التي يحبها البرجوازيون ؟ انها لا تعني غير الامر التالي : ان اربع حياتات عمالية ، بدلاً عن حياة عمالية واحدة ، تفنى الآن لكي تعيل اسرة عمالية **واحدة** .

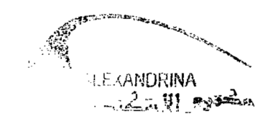
لنوجز : **بقدر ما ينمو الراسمال المنتج ، بقدر ما يتسع تقسيم العمل واستخدام الآلات . وبقدر ما يتسع تقسيم العمل واستخدام الآلات ، بقدر ما تنتشر المزاحمة بين العمال ، وبقدر ما تهبط اجورهم .**

ونضيف ايضاً ان الطبقة العاملة انما تنضم الى صفوفها جماعات من **فئات اعلى في المجتمع** ، جماعات من صغار الصناعيين وصغار اصحاب الريع ، ممن ليس عندهم مخرج آخر الا رفع ايديهم الى جانب ايدي العمال . وهكذا فان غابات الايدي التي ترتفع طلباً للعمل تتكاثف اكثر بينما الايدي ذاتها تزداد نحولاً وهزالاً .

وبديهي تماماً ان الصناعي الصغير لا يستطيع الصمود في حرب من شروطها الاولى الانتاج على نطاق يتعاظم على الدوام ، اي ان يكون الصناعي بالضبط صناعياً ضخماً لا صناعياً صغيراً .

وليس ثمة حاجة الى مزيد من الشرح ان فائدة الرأسمال تنخفض بقدر ما ينمو الرأسمال ، بقدر ما يزداد حجمه وعدده ، وانه لا يبقى بالتالي في وسع صاحب الريع الصغير ان يعيش من ريعه ، فيضطر للجوء الى الصناعة ، اي انه ينضم الى صفوف صغار الصناعيين ، وعلى هذا النحو ، يزيد عدد المرشحين للانتقال الى صفوف البروليتاريا .

واخيراً ، بقدر مـا تكره حركة التطور الموصوفـة اعلاه الرأسماليين على استثمار وسائل الانتاج الجبارة القائمة واستغلالها على نطاق متسع ابداً ، وعلى تحريك جميع نوابض التسليف من اجل تحقيق هذا الغرض ، بقدر ما تزداد الزلازل الصناعية التي لا يحافظ العالم التجاري على نفسه فيها الا اذا ضحى على مذبح شياطين الجحيم بقسم من الثروة ومن المنتجـات وحتى من القوى المنتجة – اي بقدر ما تزداد **الازمات** . وهذه الازمات تتقارب اكثر فاكثر وتشتد عنفاً ، لأن السوق العالمية ما تنفك تضيق بقدر ما ينمو مقدار المنتجات وتنمو بالتالي الحاجة الى اسواق موسعة ، ولأن الاسواق الجديدة التي يمكن استثمارها تقلّ يوماً بعد يوم ، اذ ان كل ازمة سابقة تفتح امام التجارة العالمية اسواقاً جديدة او اسواقاً لم تستثمرها التجارة حتى ذاك الا بصورة سطحية .



ولكن الرأسمال لا **يعيش** من العمل وحسب . فهو كالسيد البربري من مالكي الارقاء يجتذب الى قبره جثث ارقائه ، وهم جماهير العمال الذين يهلكون خلال الازمات . وهكذا نرى انه ، **حين ينمو الراسمال بسرعة ، تنمو المزاحمة بين العمال بصورة اسرع بما لا حد له ، اي انه بقدر ما يسرع الراسمال في نموه ، بقدر ما تنخفض بمقادير اكبر نسبيا ابواب الرزق ، وسائل معيشة الطبقة العاملة ؛ ومع ذلك فان نمو الراسمال بسرعة هو الشرط الانسب للعمل المأجور .**

كتبه ماركس على اساس المحاضرات
التي القاها من ١٤ الى ٣٠ ديسمبر
(كانون الاول) ١٨٤٧
نشر لاول مـرة في جريـــدة
"Neue Rheinische Zeitung" ،
الاعداد ٢٦٤-٢٦٧ و٢٦٩ ؛ ٥-٨
و١١ ابريل (نيسان) ١٨٤٩
وبكراس خاص مع مقدمـة بقلـــم
فريدريك انجلس وبتحريره ، في
برلين عام ١٨٩١

К. МАРКС

НАЁМНЫЙ ТРУД И КАПИТАЛ

На арабском языке

